محضر الجلسة 388

التاريخ: الثلاثاء 7 ربيع الأول 1425 الموافق (2004/04/27)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشرين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وثمانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السادة الوزراء المحترمين،
السادة المستشارين المحترمين،
عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور. ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال. أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

المستشار السيد علي سالم الشكاف أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،
الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 20 أبريل الجاري إلى غاية 27 منه، أن عدد الأسئلة الشفهية 27 سؤالا، وأن عدد الأسئلة الكتابية 11 سؤالا عدد الأسئلة التي تم سحبها 12 سؤالا. كما توصلت رئاسة المجلس باستقالات السادة المستشارين الآتية أسماؤهم.
-استقالة المستشار محمد عرشان من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار محمد البرطني من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار محمد بوالخدادي من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار محمد أبو السعود من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار المحجوب الدابدا من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار محمد أوخيار من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة عبد الصمد عرشان من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار سعيد كمال من الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
-استقالة المستشار حسن زهير من الفريق الاتحاد الدستوري.
-استقالة المستشار الغازي أعزب من فريق التجمع الوطني للأحرار.
-استقالة المستشار مولاي إدريس العلوي من فريق الحركة الوطنية الشعبية.
-استقالة الحاج الطاهري من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، هناك طلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة السيد رئيس فريق العهد الديمقراطي. أجل احترام الوقت من فضلكم.

السيد المستشار محمد بلحسن:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمون،
السادة المستشارون المحترمون،
تشهد الساحة الوطنية سلسلة من الإضرابات تقوم بها شريحة عريضة من موظفي القطاع العام للتعبير عن مطالبهم في الترقية أو صرف التعويضات الممنوحة لهم. وقد لوحظ أن هذه الإضرابات لم تعد ظرفية أو موسمية بل أصبحت شبه دائمة ومستمرة. وقد لاحظنا في هذا الصدد تكرار احتجاجات وإضرابات المتصرفين أو المتصرفين المساعدين والتقنيين، إضافة إلى فئة كبيرة من رجال التعليم الذين يشعرون بالغبن نتيجة حرمانهم من الترقية الداخلية..
وإذا كان الإضراب يعتبر حقا مشروعا، فإن الإدارة مطالبة بأن تتحمل مسؤولياتها إزاء هذه الفئة من المتضررين بدون استثناء، خصوصا وان الأسر المغربية تتضرر بدورها من هذه الإضرابات وفي حقل التربية والتعليم بصفة خاصة، حيث يحرم أبناؤنا من متابعة دراستهم في ظروف عادية بسبب إضراب رجال التعليم.
إن هذا القطاع الحيوي يتطلب معالجة سريعة وشمولية حتى يتمكن رجال التعليم من أداء واجبهم في أحسن الظروف وأيسرها، وإتاحة الفرصة لأبنائنا

لمتابعة دراستهم بشكل طبيعي وضمان الجودة والمصداقية لمنظومتنا التعليمية.

وفي هذا الإطار لابد من مناشدة الجهات المسؤولة لتتخذ مسؤوليتها حتى يتمكن جميع موظفي الدولة من الشعور بالاطمئنان والتفرغ لأداء مهامهم الموكولة لديهم بالتفاني والإخلاص، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك طلب إحاطة مقدم من طرف الفريق الكونفدرالي، السيد رئيس الفريق. احترام الوقت من فضلكم.

السيد المستشار خالد هوير العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الكونفدرالي، الفريق العمالي، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى لنحيط مجلسنا، وعبره الرأي العام الوطني والعمالي، والحكومة أيضا بالوضع المقلق الذي تعيشه الشغيلة المغربية في مختلف القطاعات الإنتاجية، والخدماتية. لقد كانت إشارتنا وتدخلاتنا واضحة حول إشكالية المسؤولية الجماعية والادانية للحكومة في التزامها بالمفاوضة الجماعية وتعاطيها مع الملف الاجتماعي، وعن احتمال انزلاقات بسبب تفاقم النزاعات الاجتماعية. لكن للأسف الحكومة لم تلتقط بعد إشارتنا ولم تستخلص الدرس. فبدل الانكباب الجاد والمسؤول على معالجة الأوضاع بما يرفع الظلم عن الشغيلة المغربية وينصف الإجراء ويعمل على خلق مناخ اجتماعي ويرسخ ثقافة المفاوضة، ويعيد بناء الثقة بين مكونات الإنتاج خدمة لبلدنا.. يسجل استمرار واتساع رقعة النزاعات الاجتماعية. وإضافة إلى ملف "إيكوز" هناك قطاعات أخرى، ومؤسسات أخرى، تخوض مجموعة من الاحتجاجات نذكر على سبيل المثال لا الحصر. شغيلة وزارة الطاقة والمعادن التي سنقوم بوقفة احتجاجية انذارية غدا الأربعاء أمام الوزارة، شغيلة السكن والتعمير والبيئة التي ستخوض إضرابا وطنيا إداريا للمؤسسات العمومية، والوكالات الحضرية التابعة للوزارة يوم الخميس 29 أبريل، شغيلة قطاع التجهيز أيضا التي خاضت احتجاجات نظرا لغياب الحوار، شغيلة قطاع السياحة التي نفذت وقفات احتجاجية بسبب تفويت مؤسسات التكوين المهني دون استشارة الفرقاء الاجتماعيين، وبفعل أيضا تفويت المؤسسات الفندقية دون أن يتمكن العمال من الحصول على أجورهم. معاناة عمال النقل الحضري بعدم تسديد الأجور نموذج مكناس. تعرض عمال أمنى بورزازات لهجوم فاشستى من طرف خصوم الطبقة العاملة. في الوقت الذي يواصلون اعتصامهم منذ 18 شهرا..

إنها حالات ونماذج من معاناة الطبقة العاملة المغربية وهو ما يدفعنا مجددا لوضع نقطة نظام اجتماعية أمام الحكومة وكل المسؤولين العموميين الوطنيين، والجهويين نعتبرها تنبيها وتحذيرا، نتمنى أن تلتقطها الحكومة هذه المرة وتعمل جادة على معالجة كل القضايا خاصة في الظرف التاريخي الراهن.

فإذا كان بعضهم همه هو تأمين وتحصين موقعه ووضعه العمومي بعيدا عن الارتباط بقضايا وطننا وانشغالات وانتظارات شعبنا، بعيدا حتى عن مضامين التصريح الحكومي، فإننا سنكون دائما مع الموعد دفاعا عن حقوق قضايا الطبقة العاملة التي تستحق كل التقدير ولأن المسألة اجتماعية غير قابلة للانتظار.

سيدي الرئيس، للأسف الحكومة ليست غائبة فقط عن الحقل الاجتماعي، ولكن أيضا غائبة حتى عن البرلمان فالثلاثاء الماضي 11 وزيرا غائبا، وهذا الثلاثاء 14 الأسبوع الجاي يمكن يوصلوا لـ20. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا رجاء أن نتقيد بمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي. طلب الاحاطة الآن هو مطلوب من طرف رئيس الفريق الديمقراطي الاجتماعي. شكرا على تعاونكم السيد الرئيس. وهناك طلب إحاطة للمجلس علما بقضية طارئة للفريق الحركة الوطنية الشعبية. شكرا السيد الرئيس. لم يبق أي طلبات إحاطة أمام الرئاسة.

ننتقل إلى جدول الأعمال نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال ديال الجلسة. عدد الأسئلة التي تم برمجتها اليوم 20 سؤالا شفهيا. في البداية لدينا ثلاث أسئلة آنية موجهة للسيد وزير العدل. بعد ذلك سنتفرغ لمعالجة بقية الأسئلة الأخرى الموجهة للقطاعات الحكومية المختلفة الكلمة الآن السي سعيد المستشار السي سعيد التدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

الله يخليك السيد الرئيس هذه الأسئلة الآنية فوقاش تبرمجو؟ لأنه جرت العادة أنه كي تجمعوا رووساء

الفرق كي يستدعوا من طرف الرئيس أو من ينوب عنه، وكندرسوا الأسئلة الآنية وكنكنوا على علم بها وعاد كنحيلهم على الحكومة. حنا ما عرفناش فوقاش تبرمجوا هذه الأسئلة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس ملاحظتكم ستنقل إلى المكتب وستأخذ بعين الاعتبار، اللي غادي نأكد أن المكتب في اجتماعه الأمس طبقا للفصل 56 من الدستور، وبعد مراسلة الحكومة التي قبلت أن نجيب على هذه الأسئلة ولم يحل الأجل باعتبارها أسئلة آنية. فتمت برمجتها. المسطرة أش تعرفونها وهي منصوص عليها في النظام الداخلي. وطريق الاستشارة كما تعلمون سيدي الرئيس ليست فيه مسطرة معينة أحيانا يكون هناك اجتماع واحيانا يكون هناك تشاور بواسطة اتصالات أخرى مع السادة رؤساء الفرق. وملاحظتكم ستؤخذ بعين الاعتبار وستنقل إلى المكتب وشكرا.

الكلمة الآن إلى السيد المستشار المحترم محمد بن الشايب بتطبيق أحكام القانون الجديد لمدونة الأسرة. لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد جاءت مدونة الأسرة بأحكام ومقتضيات قانونية لصالح المرأة تتناسب وظروف العصر في جل محتوياتها، كما جاءت المدونة تلبية لحاجة ملحة، ورغبة للمرأة لتمارس حقا من حقوقها الطبيعية وخاصة فيما يتعلق برعايتها لأبنائها..

إلا أنه لوحظ عند ممارسة بعض هذه الإحكام والمقتضيات أن هناك خللا في بعض التطبيقات منها على الخصوص أحكام المادة 240 والمتعلقة بالنيابة الشرعية، والتي بمقتضاها أصبحت الأم لا تحتاج إلى إذن القاضي المكلف بشؤون القاصرين إذا أرادت تفويت ممتلكات محجوريها إذا لم تتجاوز القيمة 200 ألف درهم. وهو القانون الجاري به العمل حاليا في مختلف محاكم المملكة ولدى جميع الموثقين.

غير أن إدارة المحافظة العقارية، السيد الوزير، تمتنع عن تقييد العقود الخاضعة لشروط هذا القانون الجديد بدعوى أن الأم لازالت تحتاج إلى إذن القاضي.

السيد الوزير لهذه الأسباب نتساءل: هل هناك تقصير وعدم وضوح رؤيا في تطبيق مقتضيات هذا القانون؟ أو هناك خلل في التواصل بين مختلف المصالح الوزارية المعنية بتطبيق هذا القانون الجديد، علما أن هناك حالات عديدة مماثلة على مستوى مختلف المحاكم، ومحافظات المغرب. تنتظر إنصافها وحل مشكلاتها التي تعتبرها مسطرية ليس إلا.

السيد الوزير الغريب في الأمر أن هذه العقود مؤشر عليها من طرف قاضي شؤون القاصرين ورغم ذلك يمتنع محافظ الأملاك العقارية بتقييدها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير المحترم. إذا سمحتم حتى تكون فرصة أفضل ويكون كل واحد في ترتيبه قضية مسطرية.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا تخفى عليكم حضرات السادة مستجدات مدونات الأسرة والروح التي أتت بها. وهو ما يتطلب منا جميعا العناية بالأسرة كخلية اجتماعية في جميع مراحلها من منظور تضامني يقوم على أساس المساواة والتكامل في الأدوار.

وكما هو معلوم واعتبارا لما تضمنته مدونة الأسرة من مستجدات، فإنه كان من المتوقع أن يكون هناك اختلاف في فهم كنه بعض المواد. وتنوع في التعامل مع الإجراءات، وهو ما دفع بالوزارة إلى أحكام تنظيم انطلاقة العمل بالمدونة بإعداد حلقات دراسية استفاد منها في الفترة الأولى ما يزيد على 160 قاض وبإشراف كل الفاعلين والعاملين في جل الدوائر التي توجد بها محاكم الأسرة. فكانت هناك قراءة متأنية للنصوص لتوحيد الرؤى والمفاهيم. وسوف تنظم حلقة دراسية جديدة يوم 9 ماي من 3 أيام لفائدة 120 قاض. إلى جانب ذلك لازال التواصل مستمرا بين كل هؤلاء الفاعلين والإدارة المركزية للاستفسار بخصوص كل الإشكاليات ومعالجتها في إبانها.

وطبعا من جملة ما نظم كذلك هو اجتماع مع الموثقين وبحضور المحافظين المسؤولين على المحافظة العقارية أخيرا أثير اختلاف في فهم مقتضيات فصل 240 الذي يقول "لا يخضع الولي لرقابة القضاء القبلية

في إدارته لأموال المحجوز ولا يفتح ملف النيابة الشرعية بالنسبة له إلا إذا تعدت قيمة أموال المحجوز 200 ألف درهم وللقاضي المكلف بشؤون القاصرين النزول عند هذا الحد".

والأمر بفتح ملف النيابة الشرعية إذا ثبتت مصلحة المحجور في ذلك. ويمكن الزيادة في هذه القيمة بموجب نص تنظيمي. حيث ذهب البعض إلى اعتبار أن الأب أو ألام بصفته وليا ملزم بالحصول على الإذن ببيع أموال القاصر التي تتجاوز قيمتها 200 ألف درهم. في حين اعتبر البعض الآخر أن ألام هي وحدها الملزمة بالحصول على الإذن المذكور وقد تمت معالجة هذا الاختلاف في عدة ندوات مع السادة القضاة المكلفين بالقضاء الأسري.

كما عقد لقاء - كما قلت لكم - مع السادة الموثقين. تم خلاله تدارس عدة نقط من ضمنها هذه المادة، فخلص الجميع بعد المناقشة واستعراض باقي مقتضيات المدونة إلى أن هذه المقتضيات سوت بين الأب والأم باعتبارهما وليين. النقطة الأولى طبقا للمادة 230 يقصد بالنائب الشرعي في هذا الكتاب.

1- الوالي هو الأب والأم والقاضي.

2- الوصي وهو وصي الأب، أو وصي ألام.

3- المقدم وهو الذي يعينه القضاء ولم تميز بينهما في إدارة أموال أولادهما القاصرين، أو التصرف فيها وإلى. أن الوالي سواء كان أبا أو أما لا يخضع لرقابة القضاء. القبلية وبالتالي لا يحتاج للإذن المتعلق بالأوصياء والمقدمين المنصوص عليه في المادة 271 من المدونة نصها إلى آخره... "لا يقوم الوصي أو المقدم بالتصرفات الآتية إلا بعد الحصول على الإذن من القاضي المكلف بشؤون القاصرين". هنا جاءت الأمور واضحة بالنسبة للوصي، أو المقدم، لكن بالنسبة للولي سواء كان الأب أو ألام لا يحتاج إلى إذن ولا إلى رقابة قبلية. وهذا هو الفهم الصحيح والم تنتج مع روح مدونة الأسرة لمقتضيات المادة 240 من هذه المدونة وسوف يصدر قريبا الدليل الذي يوضح كل هذه المقتضيات.

لإخباركم أن اللجنة انتهت من أشغالها وهي اللجنة التي أمر بها صاحب الجلالة وهيأت الدليل وينتظر الموافقة الملكية من أجل أن ينشر ويعمم على سائر القضاة وعلى سائر الإدارات حتى تحسن تطبيق مدونة الأسرة طبقا لما جاء في روح التشريع ولما انتهت إليه إرادة الجميع. شكرا سيدي الرئيس. والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، لسيد المستشار هناك تعقيب.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

شكرا السيد الوزير على الإجابة إذن كان تعقيب: نسألكم هل صدر الدليل خاص لتطبيق المدونة؟ أجبتم عليه السيد الوزير.

كذلك كنتسأل على تغطية المراكز القضائية لقضاة مكلفين بتطبيق هذه المدونة هذا حتى هو كنتظر وهذه الحالات التي هي عديدة يجب أن يسرع في حلها لأنه يتعلق الأمر بنساء وأرامل ينتظرن الحل لمشكلاتهن لأنه القاضي ما بقاش مع المسطرة الأولى ولا المسطرة الثانية. وبالتالي بقيت الأمور على حالها في انتظار الحل لأنه القاضي دابا عنده مقتضيات القانون الجديد ما غاديش يتطلب الخبرة أو الإذن، فكيحيلها على القانون الجديد القانون الجديد يصطدم بالتعنت أو عدم فهم من طرف السيد المحافظ. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوزبع، وزير العدل:

أعتقد السيد الرئيس بأن الآن الأمر أصبح واضحا كما قلنا ما هو التأويل الصحيح والسي انتهى وبتبليغ الجميع المحافظين وهذه الإشكالية الآن ما بقاتش. وحنا متبعين جميع الإشكاليات التي تطرح في التطبيق. إلا ثان.. نتبعوها ونعملو دورية فيما يخص.. ولكن ملي غدي يتكتب الدليل يوضع حدا لجميع الإشكاليات اللي هي مطروحة وغادي يسهل التطبيق، لا بالنسبة للمحافظين ولا بالنسبة للقضاة ولا بالنسبة كذلك للموثقين أو العدول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤالان الآنيان الثاني والثالث الموجهان إلى السيد وزير العدل يتميزان بوحدة الموضوع المتعلق بالتشهير ببعض الرموز الوطنية. نستأذنكم في أمر طرح السؤالين بداية قبل الاستماع إلى جواب السيد الوزير عنهما؟

السؤال الآني الأول موجه في الموضوع للسيد وزير العدل حول التشهير ببعض الرموز في بعض الصحف للمستشارين المحترمين، وهذا السؤال هو مقدم من طرف كافة أعضاء فريق الحركة الوطنية الشعبية ولاسميا وضع باسم السادة المستشارين محمد المنصوري، بوشعيب هلالي، عبد القادر قوضاض، مصطفى التومة، عبد الحميد البوجادي، حسن أبو العز،

عمار عبد الفتاح، أحمد الإدريسي، وبقية أعضاء فريق الحركة الشعبية. الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيد المستشار السي المنصوري، تفضل للمنصة.

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

إن بلادنا والحمد لله وبفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله قطعت أشواطا مهمة جدا في درب تعزيز دولة الحق والقانون وتعميق المسيرة الديمقراطية، وتركيز حقوق الإنسان والحريات، كالخيار لا رجعة فيه. بقيت هذه المكتسبات.. فإن حرية الصحافة ومن خلالها حرية التعبير تشكل كذلك لبنة أساسية في ترسيخ هذا المشروع المجتمعي التعددي ولا يمكن أن يتنكر لما لعبته وتلعبه الصحافة في دمقرطة وتنمية بلادنا.

إلا أنه قد سجلنا ونسجل مجموعة من الانزلاقات والتجاوزات تسيء بكل أسف إلى استعمال هذه الحرية إلى حد تكاد الحرية تصبح وجها آخر للفوضى والتسيب ومناسبة هذا الكلام هو الحملة التشهيرية التي تقوم بها بعض الصحف في المدة الأخيرة حملات تسيء إلى شخصيات وطنية، خدمت الوطن والعرش بكل إخلاص وتفان ولا تزال على هذا الدرب سائرة ومن هؤلاء السيد المحترم العظيم المحجوبي أحرضان الذي لن يشكك والنزيه والموضوعي في ماضيه الوطني الصادق، والمشرف وتقوم هذه الحملات التشهيرية على تزييف الحقيقة والوقائع وصناعة الماضي مغشوش أمام الأجيال الجديدة وبناء عليه نود معرفة:

أولا أين يمكن دور وزارة العدل في محاولة ضبط هذه السلوكات والحد من هذه التجاوزات؟ وما هي مقررات الحكومة لهذه الحملات التشهيرية والمبنية على افتراء الكذب خاصة ونحن نسجل صمتا غير مفهوم في هذا الجانب؟ ولما لا يتم التعامل بمكيالين في مثل هذه القضايا؟ ولماذا لم تعمل الحكومة بمختلف أجهزتها على الكشف عمن يقف وراء الستار وما الهدف من هذه المخالطات التي لا تقوم على أي أساس؟ صحيح وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السؤال الثاني الآني موجه أيضا وفي نفس الموضوع إلى السيد وزير العدل حول التشهير ببعض الرموز الوطنية في بعض الصحف للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، عبد الرحيم الشرقاوي، الحسن القيشوحي، محمد فضيلي، عمر مكدر، عمر أدخيل. الكلمة للسيد المستشار بلحاج الدرمومي.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

اليوم هناك تغالط كبير في صفوف المجتمع واش هذه السياسة وهذا النهج لأعداء تقدم ديال المغرب الارتقاء ديالو، واش مخطط من الخارج أو من الداخل لأنه هذا مخطط سلسل بدأ مع واحد الجريدة المدير ديالها حكمت عليها العدالة من بعد رجع، رجع ما رجع وكان مس بالمؤسسات المقدسة ديال البلاد وبقى هذش غادي كيزيد اليوم أصبحوا بعض الجرائد. حنا حرية الصحافة والتعبير كافحنا عليه كان هذا المحجوبي أحرضان اللي كنهدروا عليه كافح عليها، كافح عليها إذاك ضد الحزب الوحيد ومشى إلى الحبس، وكتب ضدها..

ولكن اليوم ما عرفتش أشنو اللي وقع هذا التزوير ديال التاريخ، هذا يتسمى تزوير لأنه هذا السيد هذا اللي كان يكون في واحد الصحافة كيكول عنده وثائق.. منين جاوه هذه الوثائق؟ خص النيابة العامة بعد ما كيتكلمش على واحد الحاجة عادية، ولكن كيتكلم على واحد التاريخ خصنا النيابة العامة كتسلسل وتعمل الواجب ديالها وتسول على الوثائق، لأنه هذه وثائق تاريخية وهذه المعلومات واش صحيحة أو ماشي صحيحة؟

كيقذف بعض الزعماء اللي هما ضحوا، زعماء كبار: تكلم في علال الفاسي، تكلم في عبد الهادي بوطالب، تكلم في بزاف ديال الناس اللي تكلمو عليهم اللي هما كنا حنا نتقدسوهم. ملي كنا صغار وملي كيتكلموا كنبقوا نصنتوا ليهم.. أعطونا دروس في الوطنية في التضحية، في collège مولاي يوسف كنا كثيروا على الكلام ديالهم والتصور ديالهم..

وأنا كنت في collège مولاي يوسف من الناس اللي مشنا عند أحرضان وجهنا ذاك الساعة للوطنية والكفاح والنضال ضد فرنسا أنا شاهد عليها أنا باقي وهو معي إدريس بلحوسين ومعي كثير من الإخوان، ولكن دابا ما عرفنا هذا الناس فين باغيين يمشووا، ابغوا يوسخوا

التاريخ ديال المغرب كيتكلموا في البناء اللي بنا الحسن الثاني كاين شي واحد في العالم اللي بنا بحال الحسن الثاني بلده؟ ما كينش لأنه الرجل عمرو ما لقى وقت ديال الهناء، المغرب كنا كنعرفوه من الشمال لأكادير كله فوضى، والحمد لله جاء الحسن الثاني ورجع موحد، ورجعه دولة وأعطاها الطابع ديال الدولة القوية اللي بقى الخارج والداخل كيتكلم عليها وكيسمع ليها..

حنا ما نبغيوش اسم ديال الحسن الثاني.. شي واحد ما نسمحوش ليه باش يتكلم في تاريخ ديال الحسن الثاني، مقدس عند المغاربة وعند الأجانب.

راه السيد الوزير إلى ما عملتوش حد لهذا الشي، غادي نخرجو بواحد الفوضى أخرى مع هذا الناس وغادي نخرجو إلى الزنقة إلى الشوارع واش اللي ناض اكتب بلا ما يهتم بأحد، اكتب على حاجة اللي هي معقولة ولكن باش حنا يرجع لينا يلهي.. البلاد الحمد لله تفتحت والأمور غادى كلها بخير وكاين حكومة ائتلافية، وكاين تآلق، وكاين أحزاب لا بين اليسار ولا بين اليمين ولا بين الوسط.. والبلاد بدت والحمد لله راه أوربا كيسمعوا لينا. الحسن الثاني خل لينا واحد الإرث قوي لهذا كنبغوشاي. كنطلب النيابة العامة تحرك تشوف هذه الوثائق واش صحيحة بعدا أو ماشي صحيحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة الآن للسيد الوزير للجواب على السؤالين وأنبه السادة المستشارين إلى ضرورة التقيد بالوقت المحدد في النظام الداخلي شكرا السيد المستشار.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا السؤال موجه إلى وزير العدل فيما يخص هذه نقطة يرتبط أساسا بمهمة ملقاة الآن على عاتق وزارة العدل. فيما يخص مواجهة ما تكلمتم عنه بالنسبة للحكومة، أريد فقط أن أخبر السادة أعضاء المجلس بأن هذا الموضوع طرح أمام مجلس الحكومة وأن السيد الوزير الأول شكل لجنة وزارية من الوزراء الذين لهم ارتباط بهذا الموضوع وسوف تجتمع من أجل مناقشة التدابير التي يجب أن تتخذ في إطار قانون وفي إطار احترام المبادئ وقيم الدستور ديال البلاد ديالنا. لكن فيما يخص الآن الأسئلة بالضبط المطروحة أقول بأن المشروع المغربي بمقتضى قانون الصحافة ضمن حرية التعبير والرأي وأقر حق وسائل الإعلام في الوصول إلى الخبر وهي مبادئ كرسها الدستور المغربي التزاما بما أقرته المواثيق الدولية غير أن هذه الحرية جعلها مرتبطة بالمسؤولية القائمة على احترام الدستور وأحكام القانون وأخلاقيت المهنة.

ولعل من مبادئ الدستورية والقانونية الأساسية صيانة حرمة وكرامة الأشخاص. وانطلاقا من هذه المبادئ السامية نص قانون الصحافة على مقتضيات قانونية زاجرة لكل مس بشرف أو اعتبار شخص أو هيئة وسن عقوبات لذلك، نص عليها الفصل 44 وما بعده الذي اعتبر قذفا ادعاء واقعة أو نسبتها إلى شخص أو هيئة إذا كانت هذه الواقعة تمس شرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة التي نسبت إليها.

وحرصا على خلق فضاء من الحرية بهدف بناء ثقافة ذات بعد إيجابي يضطلع بدور بناء لما يقوم به من تقدم موضوعي وتنوير للرأي العام بغية تطوير المجتمع فإن عدد من الصحف والصحفيين قاموا برسالتهم في تعميق الفكر الديمقراطي وتوعية المجتمع والدفع به نحو ترسيخ دولة القانون وحماية حرية الرأي والتعبير. وهناك من تجاوز حدود القانون والأخلاق والقيم الموضوعية وقدسية الخبر ليجعلوا من جرائدهم وسيلة للابتزاز والاعتداء والمس بكرامة وشرف المواطنين وهؤلاء ينبذهم الوسط الصحافي الملتزم لمبادئ وأخلاقية المهنة.

ومن هذا المنطلق فإن الدور الذي تطلع به النيابة العامة للتصدي لهذه الممارسات المشينة المخالفة للقانون يتمثل في أنه بعد تلقي الشكاية من طرف وكيل الملك ومن طرف الجهة المتضررة طبقا للفصل 71 من قانون الصحافة، تبادر النيابة العامة إلى إجراء الأبحاث القانونية وتحريك الدعوة العمومية باستدعاء مباشر للمثول أمام المحكمة، تبلغه النيابة العامة للمشتكي به متضمنا بيان أوجه التهمة والنص القانوني الواجب التطبيق. ولا يمكن تحريك الدعوة العمومية إلا بناء على شكاية المتضرر، كما أن القضاء مطالب بالحرص على أن يقع البت داخل أجل أقصاه 90 يوما من تاريخ تبليغ الاستدعاء القانوني حماية لحقوق المتضرر. الفصل 75 من قانون الصحافة وفي حالة تقديم استئناف فإن محكمة الاستئناف تبت داخل أجل أقصاه 60 يوما من تاريخ تقديم الاستئناف.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن وزارة العدل في إطار المهام الموكولة إليها تحرص عبر النيابات العامة على

تتبع ومواكبة سير القضايا أمام المحاكم بما يلزم من حرص وحزم لضمان حسن سير العدالة والتطبيق السليم لمقتضيات القانونية لحماية لحقوق كل الأطراف.

وبالنسبة لما أشير إليه هل هناك كيل بمكيالين.. أقول من أجل التوضيح وأنتم تعرفون بأنني أتعامل مع الجميع على قدم المساواة وهذا من واجب كوزير مسؤول على قطاع يهم المغاربة جميعا.. أقول أنه بمجرد ما قدمت الشكايات من طرف الوزراء المعنيين الذين وقع المس بهم طبقا للمسطرة، لأن الفصل 71 يعالج ويفرق بين الأشخاص كأفراد، وما بين الأشخاص إذا كانوا يتحملون مسؤولية. مثلا بالنسبة للوزراء في حالة المس أو القذف الموجه إلى أعضاء الحكومة تجري المتابعة من المعنيين بالأمر يوجهونها للوزير الأول مباشرة الذي يحيلها على وزير العدل. هذا ما حصل. أحال على السيد الوزير الأول شكاية هذين الوزيرين وأحالتهما على النيابة العامة.

بالنسبة للشخص الذي ليست له مسؤولية، حالة القذف الموجه للأفراد المنصوص عليهم في الفصل 47 من هذا القانون، وفي حالة السب المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 48، فإن المتابعة لا يقع إجراؤها إلا بشكاية من الشخص الموجه إليه القذف أو السب..

إذن، وأنا قد قلت على إثر اتصالات حصلت بي قلت أنا مستعد إذن إذا قدمت شكايات في النيابة العامة سوف تقوم بواجبها، لكن من حيث الموضوع بصفة عامة لا أحد يقبل نهائيا أن تستغل الحريات من أجل المس بكرامة الأشخاص كيف ما كان..

لهذا لابد من تنظيم بكيفية ممارسة حرية الصحافة لأن عندما نتحدث عن قانون الصحافة، وهو الذي يعتبر جزءا من قوانين الحريات العامة، فلا نعني بالقانون أنه جاء ليقيد الحرية، ولكن جاء لينظم هذه الحرية..

فإذن الكل يجب أن يخضع للقانون وان يمتثل لأنه أي مساس للقانون إلا فيه مساس كذلك بحقوق الآخرين.

لهذا نحن سجلنا بارتياح أن هناك أصواتا أصبحت الآن تطالب تدخل المسؤولين فيما يخص تنظيم هذا القطاع حتى لا يمكن أن يستغله البعض وينزلق نحو مجالات أو استعمال الصحافة لأغراض أخرى، لا من أجل نشر الخبر المقدس، ولا من أجل، كما قلت يعني التوعية وترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية والدفاع عن سلامة المجتمع والدفاع عن وحدة التراب والدفاع عن المقدسات إلى غير ذلك من الأدوار الشريفة التي تقوم بها يعني الصحافة يوميا. وهناك أعداد كثيرة لأنه الآن ما يحصل يعني هو قليل جدا راه أكثر من 750 صحيفة ومنشور يصدر بالمغرب..

لهذا لابد من أن نفكر والأصوات التي رفعت من اجل أن يقع التصدي لهذا الجانب.. كما أنشأنا يعني الجهاز ومؤسسة للسمع البصري لابد أن نفكر كذلك في جهاز يتمتع يعني بكل الضمانات القانونية من أجل أن يمارسه مهامه بكل حرية واستقلالية لضمان وتكريس أخلاقية مهنة الصحافة فكل المهن لها أخلاقيات: المحامون لهم تقاليد ولهم أخلاقيات، وهناك مجلس يشرف على المهنة. الأطباء لهم مجالس.. فهذه المهنة تحتاج كذلك والحكومة تفكر جديا في هذا الموضوع.

ولكن يبقى أنه لابد من أن يكون هناك وعي بطبيعة المرحلة التي تجتازها بلادنا. المرحلة ليست سهلة مرحلة صعبة جدا ولنا خصوم ولنا معارك أخرى يجب أن ننشغل بها وهي التي يهتم بها المواطن وهي التي يجب أن نثير انتباه المواطنين إلينا وان نعبأهم من أجلها يعني.. والعالم الآن يعرف تطورات كبيرة وموقعنا الآن إلى جانب أوربا يجعل بالنسبة إلينا، يضعنا في تحديات أكبر وأكثر من ناحية التنمية من ناحية المنافسة، من ناحية المشاكل التي يمكن أن تأتينا من هناك عن الجيران إلى غير ذلك. يعني انعكاسات حتى المجتمع المتقدم ومشاكله تنعكس علينا وتنعكس كذلك على الأجيال المغربية الموجودة في تلك البلدان..

فهاته الموضوعات هي اللي لا بد أن نشغل بها الرأي العام وان نرفع من مستوى يعني انشغاله. ومن مستوى كذلك اهتماماته، لأن الثقافة السياسية وهي ثقافة مبنية على القيم الديموقراطية تلعب فيها الصحافة-ووسائل الإعلام دورا أساسيا.

ولهذا ما المطلوب؟ هو أن يميز الصحافي ما بين الهامشي وما بين الأساسي. بالنسبة لأي مجتمع ولأي بلد وهناك عدة مجالات يمكن أن يكتب فيها وتنال اهتماما ويكون لها وقع ايجابي بالنسبة لمسار التنمية ومسار التطور والتقدم في بلدنا.

شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضل السي المنصوري.

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الوزير.

الحقيقة أسجل بارتياح السيد الوزير إعلانكم على تكوين لجنة من طرف السيد الوزير الأول باش تلق

تدرس هذه الوضعية. والحالة التي وصلها المغرب كنبغو وماشي عادتي باش نشكركم على الصراحة والموضوعية. التي جيئتم بها، ولاسيما لما تطرقتم على أن بلادنا مستهدفة بلادنا، محتاجة لأشياء أخرى محاربة الفقر محاربة سياسة التفقير محاربة الناس اللي كنبغي تشتتنا واللي هي كنحاول بجميع الوسائل باش تلق تشتت البلاد وباش تلق تقم ضد وحدة ديال التراب الوطني وحنا نتأسف على أنه بعض الأشخاص وهنا في هذا المنبر وكنتم، السيد الوزير، آنذاك وزيرا مكلفا بالعلاقات مع البرلمان، وكان لنا موقف أنا شخصيا باسم فريق ديالنا، وكان لنا موقف بأنه الصحافة، قانون ديال الصحافة بأنه غير كافي في العهد اللي حنا وصلنا له في المغرب وبالثقافة وبالتكوين ديال المغاربة، كنا نطلب باش يكون أكثر من ذلك وحنا آنذاك كنا في الأغلبية وفي الحكومة وقلنا بأن القانون ما خصناشي وبأن الصحافة تستحق على أنه تكون لها حرية..

ولكن مع الأسف الشديد نسجل اليوم كنسجل اليوم بأنه الرموز ديال البلاد ديالنا منها المرحوم علال الفاسي رحمة الله واش هذاك الإنسان اللي عطى للبلاد وضعا وعطا ما أكثر.. اليوم نتكلم فيه. ماشي عار علينا واش السي عبد الرحمان وعلى ديال بأنه هو دفع النفيس ما خلا فيه ماش في الاستعمار للحبس ماشي في الاستقلال للحبس اليوم كنوسخو له.

الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي يعني جميع الرموز ديال البلاد ديالنا كلهم: عبد الهادي بوطالب الرجل اللي هو مفكر اللي هو بالقلم ديالتو بالكفاح نعتو هذا الرجل حتى هو نتكلمو عليه ماشي عار؟ اشنو غادي تقول للأطفال ديالنا أشنو غادي تقول للأطفال ديالنا؟ أشنو غادي تقول لبلاد ديالتنا؟ حنا نفتخر نقول على أننا ناضو ضد الاستعمار قاوموا السي أحرضان استقال، استقيل لما كان قايد في 60 باش ابقى ابن عرفة قالهم، ليحيا محمد الخامس وأنا مع الملكية وقالوا له ما تبقش خايف لما جاءت الديمقراطية لما تمست الديمقراطية في البلاد قال لم نحصل.على الاستقلال لنفقد الحرية Nous n'avons pas obtenu l'indépendance pour perdre la liberté استقال من منصب عامل بالرباط..

المواقف ديال نتاع هذا الناس ديال الزعماء ديال هذا الرؤساء ديالنا معروفة للجميع اليوم حنا تنجوا، بعض ما يسمى بالصحافيين الديمقراطيين، التقدميين ال.. ما نعرف إلى آخره كينوضوا بدون ذاكرة كيشدوا واحد ببغاء مرتزق يكولوا له اتكلم على ذاكرة ديال البلاد ديالك.. اش بقي لنا حنا كيفاش غادي نواجهوا الناس برا، ونكولوا كافحنا على الاستعمار ونقولوا درنا كذا وأعملنا كذا إلى آخره. لاش يكولوا حنا خونة؟ لاش لأنهم تعاملوا مع الملكية لأنهم تعاملوا مع محمد الخامس.. كنكتفي بهذا القدر. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسي الدرمومي تفضل السي المستشار حنا متفقين على احترام النظام الداخلي والوقت تفضل السي المستشار غادي نعطو لكل ذي حق حقه، تفضل السي الدرمومي لكم الكلمة تكلم السي المستشار.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

السيد الوزير هذا الموضوع اللي تكلمنا عليه ما شي حنا وتكلمنا هكذا حنا تحترم الصحافة. الحرية عارفين بأنه هذا عصر الواحد والعشرين عصر الحرية وعصر التبليغ وعصر la commination حنا للي بغينا أن الدولة تراقب يعنها لما أن واحد الموضوع هذا ماشي un roman تحلموا.. كيكتب على تاريخ المغرب وما عندوش الحق لأنه ما عندوش الوثائق ولا ما عاش هنا فين كنطلبو منكم النيابة العامة واش هذا السيد عندي وثائق ولا.. هذا هو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. ننتقل الآن إلى الأسئلة العادية، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل، حول تنفيذ الأحكام القضائية للمستشارين المحترمين السادة محمد الأنصاري، محمد خبير، محمد العربي القباج، محمد أبو الفرج، عبد الكريم نصيري. تفضل السيد المستشار السي محمد الأنصاري.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين زميلتي المستشارة،

لا يخفى على الجميع كون أهمية الأحكام القضائية الصادرة باسم صاحب الجلالة وقدسيتها تكمن بصفة أساسية في مدى حرمة تنفيذها على أرض الواقع بدون شك. السيد الوزير إن الجميع يعلم أنه منذ توليتم حقيبة العدل المجهودات الجبارة التي بذلت وتبذل من أجل تحريك آليات التنفيذ وذلك بدعم أقسام التنفيذ للأعوان وكذلك إنشاء مؤسسة قاضي التنفيذ، بالإضافة إلى التفكير بصفة جدية في مراجعة القانون المنظم للأعوان

القضائيين. إلا أن هذا كله لازال تنفيذ الأحكام يعرف بعض المشاكل وخاصة كلما تعلق الأمر بالأحكام الصادرة في مواجهة الدولة والمؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية أو كلما تعلق الأمر بأحكام قضائية صادرة في مواجهة شركة التأمين لفائدة ضحايا حوادث السير وحوادث الشغل من أيتام ومعطوبين وأرامل وخاصة تلك الشركات الخمس التي وقعت تصفيتها وأصبح المنقذ لهم مجبرين على قبول نصف المبالغ المحكوم بها..

إن هذا كله سيخلق واحد العدد ديال الإحباط واحد العدد ديال عدم الرضا بالنسبة للمحكوم عليه وبالنسبة للمنفذ لهم وخاصة أن ذلك له تأثير سلبي على الاستثمار كلما تعلق الأمر بأحكام صادرة لمواجهة المستثمرين وطنيين أو أجانب أو مقاولين أو عمال وكذلك كلما تعلق الأمر بتعويضات ستسد رمق الأيتام والمعطوبين والأرامل، أو تلك الشريحة الغير الميسورة التي تتعيش من تلك المبالغ المحكوم بها..

هناك قوانين جديدة الآن كمدونة الأسرة أو مدونة الشغل التي جاءت بآليات جديدة وآجال جديدة لتحفير التنفيذ.. إلا أننا لابد أن نسأل من هذه القبة وان يستمع الرأي العام من خلال ردكم على بعض الهواجس التي تخالجنا في هذا المضمار ومن أهمها: هل يمكن أن نتعرف عن عدد الملفات الآن للتنفيذ الخاصة المحكوم بها في مواجهة الدولة والمؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية والتي لازالت رائجة أمام أقسام التنفيذ؟

وكذلك نود أن نعرف إذا كان من الممكن عن الإجراءات والمساطر التي ستتخذونها أولا كوزارة أو كحكومة لتفعيل آليات التنفيذ للخروج من هذه الوتيرة التي لن تخدم سمعة العدل والعدالة في شيء باعتبار أن المسائل بخواتمها وهو التنفيذ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم أقول إن هناك حرصا على تنفيذ الأحكام لأنه سيظل في مقدمة انشغالات وزارة العدل التي تؤمن أن تنفيذ الأحكام والتجسيد المادي لإقرار الحق وهو غاية كل متقاض طرق باب القضاء ولقد سبق لي في عدة مناسبات أمام مجلسكم الموقر أن أطلعت السادة المستشارين على المجهودات المبذولة والمساعي المتخذة من أجل الدفع بعجلة التنفيذ ولاسيما بالنسبة للأحكام الصادرة في مواجهة الدولة والمؤسسات الحكومية والجماعات المحلية..

وفي هذا السياق صدرت عدة مناشير ودوريات منها منشور عدد 16 بتاريخ 7-12-1998 حول تكليف قاضي لمتابعة أجرأة التنفيذ، ورسالة دورية 7619 بتاريخ 8-72-2000 حول تتبع نشاط المحاكم في القضايا المدنية والتجارية والإدارية وتنفيذ الأحكام منشور 32-2001 سيخص تبسيط مسطر استعمال القوى العمومية خلال تنفيذ الأحكام القضائية لتفادي ما كنا نلاحظه من تأخير وكثرة الايحالات على المصالح وتبادل المذكرات للمحاكم والعمالات. وبالفعل لاحظنا تحركا ملموسا في وتيرة التنفيذ بحيث كان سبق في السنة الماضية أن نظمت حملة من أجل تنفيذ عدد من الأحكام التي كانت متبقية في الرفوف. واستطاعنا في غضون شهر ونصف لأنه كانت الأمور جاءت وصادفت كذلك الأحداث ديال 16 ماي وكان شهر ماي وشهر يونيو من سنة 2003 استطاعنا أن ننفذ ما يقرب من 72 ألف ملف.

وأعطيت كذلك الأسبقية بالنسبة للقضايا المرتبطة بالدولة والجماعات المحلية وثم تنفيذ يعني 88٪ من الملفات لمواجهة شركة التأمين الموجودة في حالة تصفية بحيث تنفيذ 46633 ملف من أصل 53236. 80٪ من الملفات لمواجهة شركة التأمين الموجودة في حالة عادية 152364 ملف من أصل 190669 بالنسبة لمواجهة الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية لقد ثم تنفيذ 45٪ لـ4130 ملف من أصل 8311 ملف.

والآن يعني حنا عازمون على إعادة الحملة. حملة التنفيذ في هذه السنة كذلك خلال شهر ماي وشهر يونيو وقد بعثت بكشف عن جميع الملفات بالنسبة لكل وزير بحيث بعثنا إلى السادة الوزراء الملفات المتبقاة الآن والتي لم يتم تنفيذها. وقد سبق لي أن طلبت من السيد الوزير الأول أن ترصد المبالغ اللازمة في ميزانية الوزارة من أجل تنفيذ الأحكام الصادرة عليها.

قبل وضع ميزانية 2004 وذلك ما تم بالفعل وكما طلبت من السيد الوزير الأول أن يعقد اجتماعا قبل ماي للجنة وسيعقد قريبا للجنة المكلفة لمتابعة تنفيذ الأحكام. وهي لجنة وزارية يترأسها الوزير الأول وذلك من أجل

أن يقدم كل وزير تقريره حول مصير الملفات الغير المنفذة.

إذن كاين هناك مجهودات لكن لابد من أن نقول بأن هناك محدودية مثلا بالنسبة لميزانية الجماعات ومدى قابليتها لتحمل وعاء تنفيذ المبالغ المحكوم بها عليها وهناك اجتماعات دورية مع سلطة الوصاية كذلك للحرص على إضافة اعتمادات خاصة لتنفيذ الأحكام وجدولتها إن كانت المبالغ تفوق إمكانية الجماعة وذهب التفكير واستقر إلى تأسيس مساعدات للدخل المحدود.

ويضاف هذا إلى أن اللجنة التي يترأسها كما قلت السيد الوزير الأول سينظم اجتماعا لها لتذليل كل الصعاب التي يعرفها تنفيذ الأحكام وذلك خلال الحملة التي ستكون ما بين ماي ويونيو، سوف تكون متابعة من طرف وزارة العدل وكذلك من طرف اللجنة الوزارية المنشأة لهذا الغرض وهو ما أتمناه أن يستجيب المحكوم عليهم وان يعبروا عن حسن نيتهم في تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهتهم لأنها أحكام لها قوة الشيء المقضي به وتصدر باسم جلالة الملك ولابد أن يقع الامتثال لهذه الأحكام لأن دولة الحق والقانون لا تقوم إلا إذا احترم مواطنيها القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي تقدمتم بها، وأريد أن أؤكد أنا بدوري أي هناك مجهودا كبيرا على مستوى الدوريات والقرارات والإرساليات ولكن أرض الواقع يطرح مشاكل جمة في بعض الأحيان لا لارتباط للمنفذ بها، بل للهفوات القانونية، وسأعطي مثالا في مجال نزع الملكية مثلا هناك عدة أحكام قضائية معطلة نظرا لكون الأحكام جاءت بالتعويض فيما يسمى الاعتداء المادي. والاعتداء المادي يرفض المحافظ نقل الملكية وهذه آليات قانونية لابد من التفكير من طرف الحكومة لحل تلك الإشكاليات لكي تتمكن آليات التنفيذ من أخذ وتوضع في السكة الحقيقية.

ثم كذلك أشرت إلى قضية التنفيذ ووتيرة التنفيذ بالنسبة لشركات التأمين أؤكد لكم من هذا المنبر أن الإحصاء يرتفع لأن الأمر يتعلق بالملفات الصغرى. وكلما كان هناك ملف فيه مبالغ مهمة ينحى لكي يلعبوا على وثيرة الملفات الصغرى، ونود ونريد أن تكون الفرصة متكافئة بالنسبة لجميع الملفات سواء كان الملف يحتوي على قدر كبير أو صغير.

ثم ألا تفكرون الآن السيد الوزير في المرور إلى سن تشريع أو قانون لزجر ومعاقبة كل من رفض أو عرقل مسطرة التنفيذ بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، لأن ليس هناك أي أثر. ليس هناك أي جزاء على كل عون أو شخص أو مسؤول تابع للدولة، وإنما يقتصر رفضه لعون التنفيذ على أنني أرفض أو سأرى أو عليك أي ترجع.ز وهذا يمس بقدسية الأحكام ويمس بما نريده لبلادنا لدولة الحق والقانون وإعطاء المصداقية للأحكام كما أسلفتم والصادرة باسم صاحب الجلالة.

أتمنى أن نرى في القريب ليس الحملات ولكن الاستمرارية، وبتلقائية في إعطاء لتلك الأحكام القدسية بدون أن نلجئ إلى ما يسمى الحملة، ولنا تاريخ مع الحملات، والحملات دائما لا تؤتي أكلها. ولكن نجد الحل لبعض المشاكل لفترات متقطعة. نريد شيئا مستديما لبلدنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

..تسأل عن 72 ألف ملف المجموع 130 ألف ملف تنفذ خلال شهر ونصف يعني أتت أكلها. هذا شيء مهم جدا. وقبل الحملة عقدنا اجتماعات مع فيدرالية التأمين، كذلك مع المجموعة البنكية. كذلك مع اتحاد المقاولات كلهم من أجل تحسيسهم بضرورة مساعدتنا على تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة المنتمين إليه ثم نخلق ثقافة جديدة هذه الحملات. من حيث طبيعة العمل ومن حيث المراقبة ثم حولنا ما أمكن أن نضيف عدد كبير من الأعوان القضائيين في هاته السنة. نظمنا عدة دورات تكوينية لعدد من الأعوان القضائيين. واللي حصرنا الآن غادي يمكن نأخذ حوالي 500 عون قضائي غادي يضافوا في هذه السنة تقريبا 100 وغادي في كل موسم ننظم هذه المباراة من أجل إضافة الأعوان القضائيين وتأطير أجهزة التنفيذ،

كذلك هناك أحكام صدرت في المحاكم الإدارية لأن من قبل لا يمكن الحجز لإرغام قطاعات الدولة من أجل التنفيذ. فالأحكام ديال المحاكم الإدارية يعني قالت بأنه بالإمكان الحجز على ممتلكات الجماعات المحلية لإجبارها على التنفيذ، كلما كان ذلك يضر بالسير العادي للمرافق العمومية الخ..

بحيث كاين هناك الآن حتى اجتهادات التي تدفع على أنه هناك إجبار من أجل تنفيذ الأحكام حتى على القطاعات التي هي تابعة للدولة.

لهذا فالمجهودات الآن متواصلة وستحرص الآن إن شاء الله في هذه السنة على أن تعطى كذلك الأهمية حتى للملفات التي صدرت فيها الأحكام يعني عالية من حيث المبالغ ونحكم في ذلك الأقدمية، أقدمية الملفات لا أقل لا المقياس المبلغ المحكوم به. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى وزير العدل حول عقود اقتناء السكن في ظل القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان قرطاوي، عبد الرحيم دندون، محمد جوهري، صوالحي بوزكري، لحسن عباد، علي أساكتي، إبراهيم فضلي، مولاي الحسن بنموسى ومحمد سالم الجماني. السيد المستشار المحترم سفيان قرطاوي.

السيد المستشار سفيان قرطاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، السيدة المستشارة،

السيد الوزير منذ أن دخل القانون رقم 18.00 الخاص بالملكية المشتركة حيز التطبيق بتاريخ 8 نونبر 2003 وقطاع السكن يعاني من عدة اختلالات ستؤدي لا قدر الله إن لم تتخذ الحكومة بشكل استعجالي التدابير اللازمة إلى أزمة سكنية بلادنا في غنى عنها.

إن كل هذه الاختلالات ناتجة بالأساس عن عدم إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بقانون الملكية المشتركة علما أن خلال الفترة الانتقالية الفاصلة بين صدور هذا القانون ودخوله حيز التنفيذ وقع بطء في تحرير العقود لاقتناء السكن المدرج في إطار الملكية المشتركة بسبب الغموض وكذا الجهات المسؤولة على هذا التحرير.

. إن الحكومة مدعوة لتبني نوع من المرونة في تضنيف القانون السالف الذكر منأجل تسريع وتيرة إنزال وبناء السكن ببلادنا. كما يجب عليها إصدار كذلك لائحة الفئات المهنية لتحرير العقود وتحديد سعرها في إطار الملكية المشتركة.

وتبعا لكل ما سبق، نسألكم السيد الوزير: لما لم تقدم وزارة العدل على إصدار لائحة الهيئة المهنية المؤهلة لتحرير عقود الملكية المشتركة أو لما لم تتدخل الحكومة لمواجهة والفصل في الاختلالات التي نتجت بسبب تطبيق قانون الملكية المشتركة قانون 18.00 علما أن المنعشين العقاريين والفاعلين في قطاع السكن نبهوا الوزارة الوصية لهذه الاختلالات في أكثر من مناسبة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أقول على إثر دخول القانون المتعلق بنظام الملكية المشتركة القانون، المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز الذي جاء بالجديد وهو حصر تحرير العقود في الموثقين والعدول والمحامين المقبولين للترافع أمام المجلس الأعلى، وكذلك المهن القانونية المنظمة والتي تحدد لائحتها من طرف وزير العدل، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع مرسوم صادق عليه مجلس الحكومة وسيعرض على أنظار المجلس الوزاري المقبل، وسيكون إن شاء الله في هذا الأسبوع/ من خلال هذا النص التنظيمي ستحرص وزارة العدل على إعداد قائمة تتضمن المستحقين، ومن تراهم مؤهلين لتحرير العقود من ضمن من أشار إليهم النص علما أنها سوف تبقى مقيدة بروح ومقاصد المشروع، فلا يخفى عليكم أهمية توثيق العقود وضمان الحقوق وما أفرزه الواقع من بعض الانزلاقات ومن ومن النواقص بسبب عدم تنظيم تحرير العقود، إذ وجدنا أنفسنا أمام تعدد الجهات التي تقوم بهذا الإجراء ومن ضمنهم من لا صلة له بالقانون مما تسبب لبعض المواطنين أو المستثمرين في عدة أضرار.

وأؤكد لكم السادة المستشارين المحترمين أن الأمور تأخذ حاليا مجراها الطبيعي وأنه حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة أن العقود تنجز، أي البيوعات العقارية تتم بشكل عادي علما بأن وزارة العدل واعية بأهمية الظرفية الحالية التي تحتم استكمال هذا الإطار القانوني، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هناك تعقيب للسيد المستشار؟ باين هناك تعقيب؟ هناك وضوح؟ طيب ننتقل إلى السؤال الأخير موجه إلى السيد وزير العدل حول التعريف بمقتضيات مدونة الأسرة بالعالم القروي للمستشار المحترم السيد محمد طالحا. الكلمة للمستشار لتقديم سؤاله.

السيد المستشار محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة المستشارة،

نظرا لما يكتسبه مشروع مدونة الأسرة من أهمية بالغة بحيث يعتبر إنجازا تاريخيا يجسد بالفعل التطور المجتمعي عموما وتطور الأسرة المغربية خصوصا. والذي كانت الحكمة الملكية السامية وراء إنجازه بحيث يستمد مرجعيته من الثوابت الدستورية والدينية والتاريخية، والتقليدية للمجتمع المغربي لهذا جاء المشروع مجتمعيا شاملا يرقى بالأسرة المغربية نحو الأفضل، ويستجيب لتطلعاتها التي تهدف إلى الاستقرار وتمتين الأواصر العائلية.

وعليه فإن كل القوى الحية للبلاد مدعوة إلى التعريف بمقتضيات هذه المدونة وشرح مضامين بنودها والتعريف بالأهداف الحقيقية التي تسعى لتثمينها خصوصا بعد المصادقة على هذا المشروع من طرف البرلمان. إلا أننا نلاحظ الحملات أن التحسيسية والتعريفية اقتصرت إلى حد الآن على الفضاءات الحضرية ولم تشمل كافة المناطق القروية، هذه الأخيرة التي هي جديرة بتصحيح المفاهيم وتوضيح المقتضيات تعميما للفائدة.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن برامج وزارتكم بخصوص التعريف بالمضامين والإجراءات التي جاءت بها مدونة الأسرة بالعالم القروي، ليس بالإقليم فقط، بل على صعيد الجماعات وعلى صعيد الدواوير، حيث أعطيكم مثال، السيد الوزير، فيما يخص مثلا إقليم فكيك هناك 250 كل، مثلا ايت يوعش أو أيت بمليت أو بني تجيت أو مقر ديال الإقليم، يعني يصعاب على المواطنين ولو أنه يكون اجتماع تحسيسي على الصعيد الإقليمي يصعاب على المواطنين باش ينتقل لا فيما يخص الاجتماعات التحسيسية ولا حتى يخص.. زواج أو غير ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا مسألة التوعية بمضمون مدونة الأسرة يعني شيء هام جدا وصاحب الجلالة نصره الله أعطى تعليمات في هذا الموضوع على أساس أن تهتم كذلك بالاتصال وبمسألة الإعلام، والتوعية وتقريب المدونة ومقتضياتها بكيفية مبسطة لجميع المواطنين أينما كانوا. فعلا هناك لجنة اجتمعت ومازالت تجتمع وضبطت كل هذا البرنامج ديال التواصل. وكنا الآن في انتظار صدور طبعا الدليل. الدليل الذي هو مهم جدا الذي هو يبسط ويشرح جميع الفصول هذا القانون كيف خص يطبق. لكن يعني كذلك كاين هناك منشورات التي أعلنتها الوزارة، بحيث استطاعنا أننا نطبع أولا مدونة الأسرة في كتيب بثمن في متناول الجميع هذا بالإضافة إلى مطويات اللي فيهم العناصر الأساسية ديال المدونة كيف أمكن للناس والمواطنين باشروا الحقوق ديالهم من خلال هذه المدونة. وهذه موجودة في جميع المحاكم.

كذلك هناك تعبئة لعدد من الجمعيات، جمعيات المجتمع المدني التي هي تطوف في البوادي وفي القرى وكذلك في المدن من أجل شرح يعني كل مقتضيات المدونة وكيفية تطبيقها، وإبراز الدور الذي أصبح للمرأة فيما يحص الأسرة.

الآن التطبيق ديال المدونة ما فاتش عليه وقت كبير جدا. المراحل ديال التحسيس مازالت مستمرة. ويجب أن يقع التركيز على المناطق النائية التي يمكن أن نشرح فيها بأسلوب مبسط وبكل اللهجات واللغات اللي هي يمكن تقرب الناس واللي غادي يفهم بها هذا النص هذا.

كذلك حرصت الوزارة على تعيين قضاة الزواج في جميع أنحاء المغرب بحيث ما كتافينش بتعيين قضاة الزواج في محاكم قضاء الأسرة في المحاكم الابتدائية التي فيها أقسام قضاء الأسرة، ولكن عينا كذلك حتى في المراكز جميع القضاة المقيمين كلهم وصلهم قرار التعيين في قضاة الزواج.. حتى لأن كاين عندنا 180 مركز للي منتشر في جميع أنحاء المغرب ولكن عندنا فقط 70 محكمة ابتدائية هادو في القضاة ديال المراكز باش لما يجووا عندهم الناس يلقووا بسهولة يعطيوهم الإذن بالزواج ويعالجوا معهم المشاكل اللي يمكن لها أن تكون مطروحة..

لهذا هذا المجهود هو مجهود جماعي لا يتعلق فقط بوزارة معينة يجب أن تتضافر الجهود ديال الجميع والمنتخبين يلعبوا دورا أساسي كذلك فيما يخص توعية المواطنين بأهمية هذا القانون اللي هو يعتبر مفخرة بالنسبة للبلاد ديالنا، ومن أهم الإنجازات اللي الآن حققتها البلاد ديالنا في ميدان حماية الأسرة بصفة عامة. شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال لفتح لنا

التذكير بالمجهودات التي تبذل والتي يجب كذلك أن تبذل من طرف الجميع لإحكام حسن تطبيق هذه المدونة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار محمد طالحا:

شكرا السيد الوزير. أود أن أشكر الوزارة على المجهودات التي تقوم بها وبغيت ومادام حنا في حملة التحسيس وفي البداية، أي الأسبوع الماضي شاءت الظروف أن أواكب زواجا مختلطا، ونحن مقبلون رجوع جاليتنا في المهجر. هذا الزواج المختلط، السيد الوزير معاناة ديال هذا الناس كتكون كبيرة حيث أن المطلوب في هذا الزواج إذا كان الرجل أو المرأة أجنبية، والطرق الآخر مغربي مطلوب 12 وثيقة بالنسبة للأجنبي هذه اللي كنعطيها النيابة العامة الوثيقة التي فيها جميع الوثائق. 12 وثيقة و8 وثائق بالنسبة للمغربي. ولكن اللي هو مشكل هو الوثائق بالنسبة للأجانب. شهادة عدم السوابق العدلية واش يعني اللي عندو سوابق عدلية ما يمكنش له أن يتزوج؟ شهادة من السجل العدلي المركزي الخاص بالأجانب هذا مشكل ثاني.. إلى جاء من وجدة أو من فكيك خاصو يومين نهار فين يجي ونهار فين ارجع باش يأخذ هذه الوثيقة واش ما يمكنش عدم التمركز في هذه القضية، تكون على الصعيد كل إقليم وكل جهة، شهادة تثبت مهنته ودخله واش يعني أنه إذا كان السيد أو السيدة ما خدامش ما عندوش الحق يتزوج؟

بالإضافة إلى هذا كله فبعد أسبوع وصلنا عند العدول باش يديروا وثيقة الزواج تيخصهم نهار وباش تترجم خصها نهار وباش.. وباش.. وباش يصادق عليها إلى غير ذلك..

بالإضافة إلى هذا تصور السيد الوزير أن المحكمة في حجم مدينة وجدة اللي فيها 500 ألف نسمة فيه كتابة الضبط فيه سيدة واحدة لاستقبال الملفات فيه قاض واحد للزواج وفيه قاض واحد للتوثيق يعني إلى بلغوا المجهود وعدم الطبع حيث المحاكم مازالت في البداية عدم ظروف العمل عدم التجهيزات..

ولهذا السيد الوزير ربما تخصكم تعاود تشوفوا تجددوا النظر في المساطر، وأنا اقترح ربما فيما يخص هذا النقطة هذي علاش ما يكونش البند واحد حيث هادوك الناس من بعدما كيخرجوا من قاضي الزواج خصهم يمشوا للنيابة العامة وتيسنوا ثمة واحد ساعتين ولا ويمشوا للشرطة باش يديروا البحث عندهم نصف نهار، يرجعوا للنيابة العامة، يرجعوا لقاضي الزواج عاد باش يأخذ رخصة باش يمشوا للعدول.. يعني هذا واش ما يمكنش هذا الشي كله يجتمع في بلاصة واحدة أو في مكان واحد يعني على صعيد المحكمة لتبسيط المساطر خاصة في الزواج المختلط وبالأخص الجالية ديالنا في المهجر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة السيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار المقاربة يقولون "زواج ليلة تدبيروا عام" بحيث اللي غادي يتزوج يأخذ احتياطات من قبل باش يهيئ ويحضر ويتحمل أنه يعمل كل الوثائق لأن هذا واحد يعني عقد، ماشي عقد عادي. عقد اللي كيربط مصير جوج ديال الناس واللي كينتج عنه أبناء وينتج عنه عشرة دائمة.. إذن لابد من أن تكون إجراءات اللي تربط هذا النوع من العقود اللي هي عندها المجتمع كله مهتم بها. المجتمع بالنسبة لأي عقد زواج يمثل إرادة ثالثة، ماشي غير إرادة المتعاقدين المجتمع له الحق كذلك في أن يساهم ويشارك في رقابة هذا النوع من العقود ديال الزواج لأنها يعني الأسرة هي النواة الأولى في المجتمع. لكن حنا نلاحظ الآن عن كثب المساطر كيف تطبق والهدف ديالنا هو تبسيط كذلك المساطر، فمتى اكتشفنا أن هناك إجراء زائد فيجب أن نتصدى له من أجل أن يلغى. وكلما تمكن كذلك من اللامركزية بالنسبة لتسليم الوثائق إلا وسنعمل بها.

فإذن حنا في طور التجربة ولكن عندنا واحد المرصد في الوزارة ونراقب كيفية تطبيق مدونة الأسرة، فيعني الكل يساعدنا وكذلك السادة المستشارين والنواب المحترمين يمكن أن يقوموا بدور إيجابي كثير في تبليغ الوزارة كل ما يصلهم أو الصعوبات التي يمكن أن يعترضها المواطنون في تطبيقهم للمدونة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل بهذا نكون قد أنهينا ما يتعلق بقطاع العدل ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته الإجابية في هذه الجلسة، وننتقل ألان إلى السؤالين الموجهين إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يدور موضعهما حول وضعية المساجد. أستئذن المجلس في الاستماع إلى العرضين المتعلقين بالسؤالين قبل جواب السيد الوزير؟ الكلمة الآن لصاحب أول سؤال وهو موضوع، موجه إلى السيد

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول وضعية المساجد للمستشارين المحترمين السادة: أحمد السنيتي، عبد الحميد البوجادي، محمد صالح قميزة، حسن أبو العز، عبد الرحمان فوضاض، الهاشمي السموني، مصطفى تومة، أحمد الإدريسي. الكلمة للمستشار المحترم السي السنيتي.

السيد المستشار أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة المحترمة أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم، إننا نقدر فيكم حسن التدبير لما يدخل في نطاق الأوقاف والشؤون الإسلامية. وتطبيقكم للتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى حماية بيوت الله، والساهرين عليها من أئمة والقيمين الدينيين. إلا أن هناك كثيرا من المساجد أصبحت لا تستوعب العدد الكبير من المصلين، كما أنه هناك بعض المساجد لازالت في طور البناء. تعرف بعض التوقفات، والأمر راجع بالأساس إلى ضعف الغلاف المالي المخصص لذلك.

في هذا الإطار نود السيد الوزير مسائلتكم ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لصيانة واستكمال بناء المساجد المتوقف بناؤها؟ وهل من استراتيجية من أجل توسيع المساجد التي تعرف اكتظاظا بالمصلين؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الأوقاف المحترم. السؤال الثاني كذلك حول وضعية المساجد، للمستشارين المحترمين السادة: عادل المعطي، سعيد التدلاوي، ميلودي عفوت، محمد السلامي، محمد اطريبش، محمد العقاوي، محمد هلال، أحمد الكور، أحمد الديبوني. الكلمة للمستشار المحترم محمد اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

هذا السؤال هو تقريبا نفس المضمون ونفس السياق، حول وضعية المساجد في المملكة المغربية، وكذلك نتساءل فقط عن الوضعية، نتساءل السيد الوزير عن الوضعية العامة التي وصلت إليها المساجد في المملكة المغربية من ناحية البناء ومن ناحية الترميم والإصلاح؟ ثم من ناحية وضعية القيمين الدينيين؟ إذن ما هي السياسة الجديدة التي اتخذتها وزارتكم في هذا الميدان؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السي اطريبش. الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد أحمد توفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الاكرمين.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون الافاضيل،

أشكر الفريقين المحترمين اللذين تقدما بهذين السؤالين. كلما أثيرت قضية المساجد في غرفتي البرلمان إلا وكانت مبعث ارتياح للجميع لأن نواب الأمة يهتمون بمتابعة هذه المؤسسات اللي هي منابت أخلاقنا ومنابت روحانيتنا.

فيما يتعلق بالتدخل في بناء مساجد كما تعلمون المغاربة في تقاليدهم يبنون المساجد من تلقاء أنفسهم. وقد كان الملوك يتدخلون في بناء المساجد في العواصم المعروفة وهي الآن من معالم المساجد في كل المدن.

أما في الوضعية الحالية فإن هذا التقليد المستمر دخلت فيه المؤسسة الملكية بمؤسسة الدولة بكاملها التي تمثيلها في هذا الميدان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

تنفق وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لبناء المساجد ما يزيد عن 72 مليون درهم سنويا، وهو قدر غير كاف. كما نرى ولكنه يمثل 54٪ من ميزانية تسيير الأوقاف كما تسهم أيضا بغلاف من الميزانية العامة قدره 6 ملايين دراهم في هذا البناء، في التدخل في البناء. إما أن تكون البرامج، المساجد مبرمجة من طرف الوزارة فهي لا تتعرض لأي تعطيل أو تأخير في بنائها إلا إذا وقع هناك مشكل في مستوى الصفقات كما وقع في هذه السنة في بوجدور والعيون مثلا، وفي بعض المدن وتم تداركه بحيث سويت هذه المشاكل في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

فيما يتعلق بقضية اتساع المساجد كما نعلم أن المساجد إنما يضيق بالمصلين في بعض المناسبات

كرمضان المعظم، وكأيام الجمعة في بعض المدن في بعض الأحيان.

كذلك أن المساجد كغيرها من المرافق لم تكن تابعة100٪ للتسيير للتخطيط المديري للمدن وهذا ما ينبغي أن يراعى في التوسعة الحضرية المقبلة وان تكون فيه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجتمع ككل طرفا منضبطا مقننا في تصميماته القانونية في الأيام القانونية.

فيما يتعلق بالقيمين الدينيين كما تعلمون، فهم محط رعاية أمير المؤمنين أعزه الله. كانت تصرف عليهم أموال المحسنين وتصرف عليهم الدولة حوالي 70 مليون درهم أضيفت لها في هذه الميزانية، ميزانية هذه السنة، ولأول مرة 150 مليون درهم، وقد وزع ملف - لعلكم علمتم به - على جميع القيميين، تضمن معلومات احصائية مهمة، ستفيدنا في أشياء شتى تتعلق بالمساجد، ولكن القصد منها هو توزيع هذه المنحة. وهذه المنحة وهذه الملفات التي وصلتنا وهي حوالي 33 ألف هي الآن قيد المعالجة الإعلامية لكي نقف من خلالها لأول مرة على أشياء مفيدة جدا تتعلق بالأحوال المادية للقيمين الدينيين وأحوال المساجد وسيكون من ثمرات هذا الإحصاء توزيع هذه المنحة بكيفية عادلة وفي نفس الوقت تطوير الآليات التي بها تستجيب للتعامل مع المساجد في كل ما يتعلق بها. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، على جوابكم لأنه كان شافيا وكافيا. السيد الوزير المحترم نحن لا ننكر المجهودات التي بذلت، لا في السابق، ولا حاليا. ولكن السيد الوزير المحترم لازال هناك خصاص في بعض المناطق، ولاسيما في المنطقة الجهة التي أتشرف بتمثيلها. جهة تطوان طنجة بإقليم شفشاون دائرة أموقرصات، دائرة أموقرصات السيد الوزير الجماعتين معا. جماعة موقرصات وجماعة زومي، رصد لبناء مسجد في جماعة زومي ما يزيد على مليون درهم و 740 مليون درهم. ولكن السيد الوزير كيبقى هذا المبلغ غير كافي لبناء وتشييد هذا المسجد.

كذلك السيد الوزير المحترم كذلك السيد المحترم مركز زومي لا يتوفر على عدد السكان ساكنة المركز مال يفوق على 13 ألف وهنا نقول المساجد شبه منعدمة. فقط واحد المسجد تم بناؤه من طرف المحسنين، وهو لا يستوعب السيد الوزير عدد المصلين.

كذلك السيد الوزير المحترم جماعة أموقرصات تم تشييد أو بناء مسجد ما يزيد على 30 سنة والآن المركز السيد الوزير يفوق 4 أو 5 ألف نسمة داخل المركز وجلهم موظفون.

أما فيما يخص العالم القروي والساكنة ديال الجماعتين معا أو الجماعات ديال الإقليم كلها أن المساجد يتم تشييدها وبناؤها من طرف المحسنين السيد الوزير. لا ننكر المجهودات التي يقوم بها المحسنون في هذا المجال. ولكن بالنسبة لهذه المراكز لا بل يجب نلتمس من سيادتكم الموقرة التدخل ديالكم حتى نقوم بتوسعة هذه المساجد وتستوعب عدد المصلين الكافي. وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

السيد الرئيس المحترم،

أولا، بادئ بدء شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات عن الوضعية العامة بالنسبة للمساجد في المغرب، وكما نعلم تحظى باهتمام بالغ من طرف جلالة الملك محمد السادس. وقد صرفت هذه السنة حوالي 150 مليون درهم. كما نعلم أن المساجد تعمل على استتباب الأمن الروحي والطمأنينة وتلعب هذه المساجد دورا هاما في التربية الدينية والأخلاقية والوطنية والحضارية.

هنا السيد نتساءل عن مداخيل الأوقاف والأحباس التي تدخل إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فإن بعض المساجد، وبالخصوص في المناطق القروية. إنها لا تستفيد من صلات، أي الصلة السنوية لا تستفيد منها وهذه المساجد خصوصا قد بناها المحسنون وتبرر الأوقاف أن هذه المساجد ليست في سجل الوقف أو الحبوس، وبذلك تحرم هذه المساجد التي بناها المحسنون من الصلة. وهناك بعض المطالب: التي يجب أن تستفيد من الماء ومن الكهرباء من خلال التصميمات داخل الوسط القروي أو الحضري. ثم هناك كذلك أيضا يجب أيضا تعزيز تأطير المساجد بالقيمين الدينيين. ثم يجب تفعيل قانون رقم 13.01 في شأن التعليم العتيق بهدف تطوير مناهج هذا النوع من التعليم وتنظيمه والاعتراف بشهاداته. ثم هناك أيضا بعض

الرسائل وبعض الكتابات التي وجهت إلى السيد الوزير وهذه يعني الرسائل بالخصوص من تاونات في موضوع يعني استفادة بعض المساجد هذه الناحية، من الصلات. لكن السيد الوزير يعني راه ما ردت وما عطاهمش الجواب. راه كينتظروا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

هذه كانت عدة أسئلة. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدين المستشارين.

لتتميم الجواب على أسئلتكم المتعلقة بالمساجد الجواب كان في الجزء الآخر إن شاء الله. فيما يتعلق بالمساجد حقيقة هناك غلاف مالي آخر تدخره الوزارة لإعانة المحسنين الذين وصلوا درجة من بناء المساجد وتوقفوا وبلغ هذا المقدار في السنة الماضية 340 مليون سنتيم. أما فيما يتعلق بخصاص المساجد توجد قريبا من مدينة سلا مدينة فيها أكثر من 200 ألف سكان ربما ليس فيها مسجد أو فيها مسجد واحد. فهذه المسألة كانت لأن العشوائية كانت شاملة ولا بد أن تمس المساجد.

نحن بصدد تدابير وهيكلة للمتابعة الجارية واستدراك الفوائت ديالنا. كذلك إن شاء الله متفائلين في التعاون في هذا الباب وكما نعلم يجب أن نتعاون عليه وكذلك إذا كانت هناك حالات خاصة في جهات معينة. فنحن نرحب بكم لتدارساها والقيام بالواجب كما هو جاري بالنسبة لعلاقتنا مع كل المستشارين والنواب شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن بسؤال موجه حول ظاهرة التسول للمستشارين المحترمين السادة محمد اطريبش، محمد السلامي، ناصر ميلود، محمد هلال، أحمد الكور، البكاي بورجل، محمد العقاوي، الميلودي عفوت. الكلمة للسيد المستشار محمد اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا حول انتشار ظاهرة التسول في المملكة المغربية. فالسؤال هو كما يلي: لا يخفى عليكم بأن ظاهرة التسول أصبحت تكتسح جميع مناطق المغرب وتمارس بأشكال مختلفة ويحيل متنوعة. لذلك فإن هذه الظاهرة تشوه سمعة المغرب خاصة في المدن السياحية حيث يتضايق السياح من هذه الظاهرة المشينة كما أنها تعكس وضعية المغرب الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق نود أن نطرح عليكم السؤال الشفوي التالي: هل هناك إجراءات عملية لمحاربة هذه الظاهرة؟ هل هناك برنامج وطني لإحداث دور للعجزة لاحتواء المصابين بالعاهات المستديمة شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير التشغيل.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المحترمون،

جوابا على السؤال المهم تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة التي تمس بكرامة الإنسان والمجتمع على حد سواء أصبحت في السنوات الأخيرة منتشرة بشكل مثير في المدن الكبرى للمملكة، وتعود أسبابها لعوامل، على سبيل المثال لا الحصر إلى الهجرة القروية، عامل الجفاف الذي توالى على بلادنا خلال السنوات الأخيرة. النمو الديمغرافي إلى غير ذلك.. وضعف النسيج الاقتصادي..

كل هذه العوامل ترتب عنها تقليص من فرص الشغل وتدني المستوى المعيشي للأسرة وهو ما أدى إلى انتشار التسول والبطالة وغيرها من السلوكيات الاجتماعية السلبية. وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية والرامية إلى نهج سياسة اجتماعية ترتكز على مقوماتنا الحضارية والدينية والثقافية، أخذت وزارة التشغيل على عاتقها التدخل والمساهمة في تنفيذ مشاريع، وبرامج موجهة إلى الفئات الاجتماعية المعرضة للتسول والتهميش. فهناك أولا نظرا لاستفحال هذه الظاهرة، اقترحت الوزارة برنامجا وطنيا لمحاربة التسول والإقصاء، فهذا الرنامج حدد له عدة أهداف: أولا تعبئة كل القطاعات الحكومية، والجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمحسنين للانخراط في هذا البرنامج، برنامج محاربة التسول والإقصاء.

- اعتماد مقاربة اندماجية تعتمد على البعدين الاقتصادي والاجتماعي بدل المقاربتين الاجتماعية والأمنية اللتين أبانتا عن محدوديتهما.

- دعم الأسرة الفقيرة وتشمل الأشخاص المتعاطين للتسول المهددين به والذين يعانون من العوز والاحتياج وذلك عن طريق تمويل مشاريع صغرى مدرة للدخل.
- ترسيخ ثقافة التضامن كقيمة وطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز مبادرات فردية وجماعية وجعلها ريادية للإقتداء بها.

فمنذ سنة 2000 تم تمويل أزيد من 1300 مشروع صغير مدر للدخل لفائدة أكثر من 12 ألف مستهدف، تبلغ نسبة النساء فيها 75٪.

هناك كذلك برنامج دعم الجمعيات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر. فهذا البرنامج يهدف إلى دعم هذه الشرائح من المجتمع وتأهيلها. ويراعى الاستجابة إلى الحاجيات الأساسية للفئات الفقيرة. وأبرمت أكثر من 540 اتفاقية شراكة مع جمعيات مختلفة في هذا الميدان.

هناك برنامج آخر لمحاربة الفقر في الوسط الحضري مع le PNUD برنامج الامم المتحدة للتنمية. وكيف ما كان الحال، سيدي الرئيس، الوقت ليس بكاف لأعرض عليكم جميع الإجراءات. وكيفما كان الحال أريد أن أقول أن مستوى تدخل الدولة مهما كانت قيمته فإنه لن يعفينا من نهج سياسة تنموية قوية تعتمد على نسبة نمو عالية من أجل خلق مناصب الشغل بوفرة. وهذا السبيل الوحيد من أجل محاربة الآفة واستئصالها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب لسيد لمستشار سعيد لتدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد وزير التشغيل، التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، فكلمة "التضامن" بحثت عليها في القاموس وجدت المفهوم التالي: أي ضمن بعضهم بعضا في اتجاه صاحب الحق. يقال متكافئ ومتضامن أي لصاحب الحق أن يطلب حقه كله ممن أراد منهم. ترى من هو صاحب الحق هنا؟ هو الفقير. من هم المتضامنون؟ هو المال العام والحكومة على تنفذ. فمساعدة الفقير لسنا في حاجة إليها. نحن في حاجة إلى الحد من إنتاج الفقر. فبالرجوع إلى تصريح كاتبة الدولة في يوم السبت 6 دجنبر في لجنة التعليم والشؤون الثقافية الاجتماعية تصرح على أن لها برنامج سطرته كتابة الدولة هو مخطط عمل 2003-2007 في التصريح السيد الوزير كذلك أن في نفس اللجنة وفي نفس السنة كاين تناقض في الأرقام.

هنا يقول في نفس السياق تم توقيع 82 اتفاقية شراكة في إطار برنامج محاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضاري تم بموجبها تمويل الأنشطة للجمعية التطوعية إلخ..

السيد الرئيس هنا اللي كيهمنا في هذه القضية أنه هذا المخطط أين وصل؟ هل هناك حد من إنتاج الفقر؟ كيف سنعمل للحد من هذا الإنتاج؟ ما هي الأسباب التي تدفع بها تلك الناس أن تتكاثر؟

الحكومة هنا صرحت على أنها عاجزة وتجاهلت حتى البرنامج السيد الوزير لم يتكلم عليه مخطط العمل ديال 2003. ولهذا السيد الرئيس حنا نتمناو أن الحكومة تجينا عوض ما توقع اتفاقيات مع بعض جمعيات وتمشي تقريبا 20 مليون درهم لفائدة هذه الجمعيات ولم نراقب مصير هذه النفقات وكيف صرفت.. أنا أتمنى على الأقل الوزارة تبدأ بالباعة المتجولين تنظمهم، وتعطيهم واحد القانون تأسيسي وما يبقاوش مطرودين من جميع الناس والمسؤولين. أوعلى الأقل تؤطرهم وتكونهم. يمكن هكذا الحد من إنتاج الفقر. أما هذوك الباعة المتجولين ما كنعيطيوهمش الحق وكنجروا عليهم من كل بلاصة. وكنحرموهم من البيع والشراء.. فبطبيعة الحال يتوجه إلى التسول والسعاية.

ولهذا هنا نتمناوا أن الوزارة تفكر في كلمة "التضامن" هي خفيفة في اللسان ثقيلة في الميزان. وان هذا البرنامج اللي حنا فيه الآن لا أعتقد أن الحكومة ولا المال العام غادي في التضامن بمفهومه الصحيح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار تعقيب.

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فعلا سيدي الرئيس إشكالية الفقر هي إشكالية شاسعة وواسعة عندها أسباب مختلفة ومهما عملنا في هذا الموضوع، أنا أقولها مرة أخرى، ما نقدر نحد من ظاهرة الفقر إلا إذا كان واحد المستوى ديال النمو يفوق 7 سنويا هذه معروفة على المستوى الدولي. كل الدول التي تقدمت كان الفقر في اسبانيا، كان الفقر في البرتغال ولكن مع نسبة النمو العالية التي عرفوها في

السنوات الأخيرة فعلا الآن استؤصل هذا الفقر بصفة نهائية.

نحن نعمل شبكات تقوم بوضع الشيكات من أجل التخفيف من هذه الآفة. لا نقول أننا سنقضي عليها بهذه المساهمات القليلة ولو أنها وصلت مبلغ 20 مليون درهم بفائدة الجمعيات والتي هي مراقبة من أجل ذلك. فالسيد الرئيس أظن أن هذه الظاهرة وهي إشكالية عميقة يجب فعلا الانكباب عليها من الناحية الاقتصادية أكثر من الناحية الاجتماعية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم. نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى وزير الصناعة والتجارة والمواصلات حول الوضع في اتصالات المغرب للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد سعدون، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي. الكلمة لسي عبد السلام خيرات لكم الكلمة السي المستشار.

السيد المستشار عبد السلام خيرات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

تأتي شركة اتصالات المغرب على رأس المؤسسات الاقتصادية الوطنية من حيث دورها في التنمية، وتطوير الاقتصاد الوطني. كما أنها تعد الفاعل التاريخي في ميدان الاتصالات الذي تسعى من خلاله بلادنا ولوج عالم المعرفة والتواصل وتقنيات الإعلام الجديد،لأن وضعية المستخدمين الذين بفضل مجهوداتهم وتضحياتهم وصلت المؤسسات إلى ما هي عليه، حيث أصبحت تعرف توترا شديدا جراء الإجراءات اللاقانونية التي أقدمت عليها الإدارة الجماعية لاتصالات المغرب في محاولة منها ستتصل من مقتضيات القانون المرسس للشركة نفسها، والاتفاقيات التي وقعتها الحكومة مع النقابات الخاصة ما تعلق منها بالوضعية التضامنية والاستقرار الوظيفي.

القانون 24.96 المتعلق بالبريد والاتصالات، والمحدث لشركة اتصالات المغرب ينص في فصله 100 على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية النظامية للمستخدمين المنقولين أقل من الوضعية التي كانوا يتمتعون بها في ظل المكتب الوطني للبريد والمواصلات.

وعلى اثر الاحتجاجات التي عرفها القطاع أواخر سنة 98 وبداية 99 توصلت النقابة الوطنية للبريد والاتصالات مع الحكومة واتصالات المغرب إلى اتفاق يقضي بتعديل القانون الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للبريد والمواصلات تم بموجبه تعديل فصل 139 الذي أمن الاستقرار الوظيفي للعاملين، هذا الاتفاق كان في 7 أكتوبر 1999. إلا أن اتصالات المغرب قامت في الشهور الأخيرة بإصدار نظام داخلي. ووجهت رسائل للمستخدمين المنضمين في إطار القانون الأساسي، مخيرة إياهم بين البقاء في ذات القانون أو الانضمام إلى النظام الداخلي وحددت 30-9-2003 كآخر أجل لذلك فكانت أجوبة المستخدمين تفوق 95٪ هي التمسك بالقانون الأساسي بعد هذا اعتمدت إدارة اتصالات المغرب، وبقيادة مدير الموارد البشرية، إلى فرض سياسة الإكراه والضغط والإغراء وشراء بعض الذمم، اجبار المستخدمين إلى الانضمام إلى القانون الداخلي.

لهذا نسائلكم السيد الوزير هل يحق للإدارة الجماعية أن تعيد النظر في القانون الأساسي الذي هو من اختصاص الحكومة، وليس من اختصاصها؟ وهو التعبير الجوهري الذي لحقه سنة 2001 المرسوم يتعلق بالاستقرار الوظيفي، وهل ممارسة الضغط والإكراه هذه المرحلة لا يتنافى والتوجهات الجديدة للبلاد؟ واش غادي يبقى هذا هو الأسلوب اللي غادي يفعل الحوار الاجتماعي الذي هو ساري مع الحكومة منذ الاتفاق على هذا القانون؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات.

السيد رشيد الطالبي العلمي وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أتقدم بالشكر للسادة المستشارين، واضعي هذا السؤال، وأود في البداية أن أوضح للسيد المستشار المحترم ليس الحق لاتصالات المغرب أن تعدل القانون الأساسي، ولم تقم بتعديل هذا القانون الأساسي بالمرة. كل ما هناك أنه اعتقد أن هناك واحد النوع من التداخل فيما يخص التسمية ديال الأشياء.

إلى سمحت السيد المستشار أن أوضح أنه القانون الأساسي تم وضعه بموجب القانون 96-24 لتحرير

قطاع الاتصال بالمغرب وسنة 1998 مباشرة بعد إنشاء شركة اتصالات المغرب قامت الشركة بموجب القانون المنظم للشركات بإعداد قانون داخلي خاص بالشركة، وهذا القانون الداخلي ينظم العلاقة بين العمال والموظفين والأطر والشركة.

فالقانون الداخلي جاء بمجموعة من الامتيازات تفوق الامتيازات التي جاء بها القانون الأساسي للي جاء في 96-24 النظام الأساسي، كما جاء على لسانكم السيد المستشار المحترم أي إدارة اتصالات المغرب خيرت الموظفين المنحدرين من المكتب الوطني للاتصالات السلكية واللاسلكية أن يختاروا بين البقاء في النظام الأساسي المحدث بموجب القانون 96-24 أو الانخراط في القانون الأساسي الجديد. فكان اختيار للموظفين والأطر، بطبيعة الحال القانون الداخلي الجديد أخذ بعين الاعتبار كل الأمور أو المكتسبات إن صح التعبير، المكتسبات التي جاء بها القانون أو النظام الأساسي، خاصة الفصل 100 الذي ذكرتم الذي ينص على الحقوق والمكتسبات.

الأطر والموظفون المنحدرون من المكتب الوطني للبريد والاتصال.. أؤكد مرة أخرى أن إدارة اتصالات المغرب لم تقم بتعديل القانون أو النظام الأساسي، لم تقم بفرض، بطريقة أو بأخرى كما جاء على لسانكم، على الموظفين المنحدرين من المكتب الوطني للانخراط في هذا القانون الداخلي أو البقاء في القانون القديم. اللي الجديد أن اتصالات المغرب وضعت ما يسمى باتفاقيات جماعية. هذه الاتفاقيات الجماعية هي سبب المشاكل ما شي القانون الأساسي ولا القانون الداخلي. الاتفاقية الجماعية. حنا كنعرف بأن قانون الشغل الجديد إلى غير ذلك ينص على هذه الاتفاقيات الجماعية. بعض البنود ديال الاتفاقية الجماعية التي لم ترض الأطراف، بل يمكن فيها نقاش ما بين اجتماعات البارحة في العشية كان اجتماع مع إدارة اتصالات المغرب مع نقابات يتنافسون بعض الأمور التي لا تناسب بعض الأطراف. وأنا متأكد السيد المستشار أن إدارة اتصالات المغرب والعاملين في اتصالات المغرب سيصلون إلى حل لأنه منفعة للجميع لا الإدارة ولا الموظفين أن يعيشوا في جو مريح لكي ينتجوا أحسن وليتقدموا بهذه الشركة الكبيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. الكلمة للسيد المستشار المحترم للتعقيب.

السيد المستشار عبد السلام خيرات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

لتصحيح بعض المعلومات أن الاتصالات بدأت من البارحة مع الأطراف المعنية باغيين ما توصلوش أنهم يوافقوا على الاتفاقية الجماعية، باش نوضحو الأمور.

الفصل 100 الذي أشرنا إليه الذي حصل فيه التوافق كان مع جميع الأطراف كاين مساطر تتبع، ولكن متناقضة: اللي دخل من بعد 2003 النظام الداخلي اللي جابت الإدارة عندو منحة شهرية وللي ما بغاش داخل ما كايستفيدش من هذه المنحة الشهرية.

كاين أخطر من ذلك باش نوضحوا الأمور مزيان حتى في المناصب، الأقل كفاءة تسند له المنصب المسؤولية لأنه دخل واقف على النظام الداخلي وبغى يمشي في النظام الداخلي. الأكثر كفاءة والأكثر مسؤولية والأكثر خبرة وتجربة ولاسيما عدم المعرفة والاتصال والبريد..

بلا ما نطول الكلام.. أكثر من ذلك كان التمييز في التنقيط وفي الترقية إذن هذا إلى قارناه برقم المعاملات.

اتصالات المغرب ماشي مؤسسة عادية كما أشرنا لأن 2003 المدخول ديال رقم المعاملات 15.4 مليار درهم. الأرباح 4 ديال المليار ونسبة الأجور ياله 10٪ إذن هذه الفقرة ديال الأجور والعاملين الأجراء خاص تأخذ بعين الاعتبار موقفهم 95٪ للتصويت فجميع النقابات قلنا كاين الإغراء وكذا.. فجميع النقابات كاين نقاش حول الاتفاقية الجماعية، ولكن الاتفاقية الجماعية لم تؤخذ بعين الاعتبار ما أشرنا إليه. ماغادي تكون اتفاقية جماعية فإذن هذه المساطر والاجرأة ديالها بإمكانيات مادية فيها الأجر، فيها التعويض الشهري، فيها المسؤولية.. هذا فين تطبيق القانون الداخلي يتنافى والفصل 10.0وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير وزارة الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أننا لا نختلف. قلت أن القانون الداخلي جاء بامتيازات تفوق النظام الأساسي. هذه العلاوات التي تكلمت عليها الأجور التي تفوق ما يعطى في النظام الأساسي، وأن كل من تم تشغيلهم بعد إنشاء الشركة هما خاضعين لنظلم الشغل ليسوا خاضعين لنظام الأساسي الذي جاء به القانون 24-94 فيما يخص الاتفاقية. أنا

قلت ما وصلوش للاتفاق. بارح كان اجتماع كانت سلسلة من الاجتماعات والأطراف تتفاوض على الخروج والوصول إلى اتفاق فيما بينها واحد الاتفاقية جماعية التي ترضي جميع الأطراف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه كذلك إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات حول الخدمات البريدية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، علي سالم الشكاف، محمد رضى بوطيب، يحيى يحيى، محمد أيت مبارك، العربي المحرشي، العربي سديد، إبراهيم السالمي، إسماعيل قيوح. تفضل السي العربي سديد.

السيد المستشار العربي سديد:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد عرف ميدان المواصلات تطورا مهما خلال السنوات الماضية خصوصا فيما يتعلق بطرق تدبيره، ومقارنة مع ما كان عليه الأمر قبل أن تتم خوصصتها. إذا كان قطاع الهاتف يشكل نموذجا في سياق هذا التطور، فإن الخدمات البريدية لم تتمكن من مواكبة هذا التطور بنفس الوثيرة، حيث لم تساهم على غرار ما وقع في مجال الهاتف في تأهيل المقاولة البريدية وجعلها عنصرا فعالا في تطوير التنمية الاقتصادية ومسايرة السرعة المطلوبة لربح رهان المنافسة والجودة.

ومن هذا المنطلق لقد سبق لنا أن أثرنا في العديد من المناسبات إشكالية توزيع الرسائل العادية والمضمونة والنقص الحاصل في سعاة البريد على الصعيد الوطني، وخصوصا في العالم القروي، والضرر الذي يلحق بعض الطلبة والمواطنين من التأخر في التوصل برسائلهم لاجتياز بعض الامتحانات والمباريات. كما تعملون أنه تفرض بعض الذعائر لعدم توصل بعض المواطنين بالفاتورات فيما يخص البريد ولا الفواتير.

وفي هذا النطاق نود أن نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة لتقريب خدمات المواطنين في العالم القروي؟ وهل تم بالفعل إعادة انتشار الموظفين لهذا الغرض؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد وزير التجارة والصناعة والمواصلات.

السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على طرحه السؤال المتعلق بالخدمة البريدية أو ما يسمى بالخدمة البريدية الشمولية service universel postale. لأنه طرح واحد الإشكال كبير جدا ونحن في إطار إعادة الهيكلة ديال بريد المغرب وفي إطار الرفع من المردودية والمستوى ديال الخدمة المقدمة للمواطنين من طرف بريد المغرب.

الآن نحن بصدد يعني تحويل بريد المغرب إلى مؤسسة عمومية إلى شركة. باش نمشوا في نفس التوجه اللي ذكرت اللي عرفوا القطاع ديال الاتصال. في هذا الإطار هذا هناك دراستين: الدراسة الأولى تتعلق بالخدمة المالية service financier ديال بريد المغرب. ثم الخدمة الشمولية البريدية هو تغطية لجميع مناطق المغرب وكالات ومكاتب بريدية حتى نقوم بهذه الخدمات التي تكلمتم عليها بالنسبة للمواطنين.

رغم ذلك الآن بريد المغرب نعطيك بعض الأرقام هناك 776 وكالة بريدية 315 مكتب برئيدي بالعالم القروي هذه المكاتب كلها و200 بالخصوص لا تدر أرباحا، أي مصاريف الماء، الكهرباء، الحارس.. يتحمل مصارفهم بريد المغرب من ميزانيته الخاصة نظرنا خصو يؤدى من الميزانية العامة للدولة لأنه يقدم خدمة للمواطنين..

أتفق معكم السيد المستشار هناك كثير ما يجب القيام به في هذا الميدان ولكن فيما يخص المكاتب البريدية في العالم القروي. أؤكد لكم السيد المستشار أن هناك تعاقدا مع مجموعة من سكان المنطقة في إطار عقدة اللي يقومون بتبليغ كل الرسائل للمواطين. مع الأسف يكون بعض الخلل، وهذا الخلل الذي يقع عنده نتائج سلبية على مستوى بعض الفواتير التي تصل معطلة أو بعض الضرائب إلى غير ذلك.. ما كيتوصلوش للمواطن في الوقت المناسب من بعد ذلك يؤدى عليها ضرائب إضافية، أو ما يسمى majoration..

نحن سنشتغل على هذا الميدان قصد تحسينه وقصد الحد من هذه الممارسة حتى نضمن لكل المواطنين الحق في التوصل برسائله وضمان هذه الخدمة العمومية لكل المواطنين، كيبقى فقط أنه في إطار نفس السياسة التي ننهجها أنه تم فتح صناديق البريد في مجموعة من المكاتب البريدية تفاديا لهذا التعطال. لكن

المواطن مع الأسف ما كيستعملوش الصناديق البريدية خاصة في العالم القروي. في العالم الحضري ما كاين مشكل.

فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، السيد المستشار المحترم، والمتعلقة بإعادة انتشار موظفي بريد المغرب، فعملية الانتشار سارية المفعول لكن مع الأسف لا تهم إلا الموظفين الذين يشتغلون في بريد المغرب وليس المتعاقدين.. بواحد القرية.. ما يمكنش نقول لهم ما تبقاوش هنا امشوا لقرية أخرى هادو موظفين ديال بريد المغرب المتواجدين داخل العالم الحضري. هما اللي وقع إعادة الانتشار ديالهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار في إطار تعقيب.

السيد المستشار محمد أيت مبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الآن العملية التي أشرتم إليها في إطار تعاقد، حنا ما كانلاحظوش هذه القضية ديال التعاقد في العالم القروي، انه تقريبا مفقود ولكن في مناطق محدودة. الآن اللي كنشوفو أن عملية البريد اللي يقوم بها هو الشيوخ والمقدمين في العالم القروي لحد الآن مع أنهم هذه العملية بعيدة عليهم.

ثانيا تعرف الوضعية ديال هذه الطبقة هذي الطبقة هذي من الناحية المادية غير موجودة نهائيا لأنهم ما كاينش لا في الوظيفة العمومية لا في غيرها لا شيخ ولا مقدم.

ثانيا التماطل الذي أشار إليه السؤال ديالنا أنه الآن جيبنا باقتراح نرا للجواب ديالكم، أنكم الآن مقبلين على تهيئ برمجة خوصصة هذا القطاع أو غيره. الآن عندنا اقتراح إذا كان السيد الوزير هو أنه يكون شي تعاقد ما بين الجماعات والبريد. الجماعات تخصص أعوان الأعوان للي عندها والوزارة تكلف بوسائل النقل وتعويضات ديال المصاريف. الوقود إلى غير ذلك العون، باش تحل هذه الإشكالية.. ريثما توصل إلى الحل الآن. كل جماعة، جماعة الآن في استطاعتها أن توفر واحد العون ولكن شريطة أن توفر له الوزارة وسيلة نقل، مع تعويضات اللي يستحقها واحد الإنسان اللي يقوم بهذا العمل. وأظن أنه غادي نسد واحد الفراغ حاليا ريثما توفر الشروط اللازمة لهذه التسوية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا للسيد الرئيس.

أعتقد ماشي أعتقد أو من بأن الاقتراح ديال السيد المستشار اقتراح جد مفيد وفي إطار ما يسمى إعادة انتشار الموظفين في الجماعات المحلية مستعدين، نجلسو في طاولة ونقسمو هذا الموضوع في شموليته وندبرو إعادة النظر حتى المتعاقدين هادوك المتعاقدين اللي تكلمت عليهم يعني المقدمين والشيوخ اللي يشتغلوا هادوك متعاقدين مع بريد المغرب كيخدوا واحد المقابل على الخدمات التي يقومون بها، الآن هذا المقابل نحولوه لموظفين الجماعات إذا كنتو كجماعات كتعتقدوا أنه ممكن نقومو بهذا العمل، حنا ما عندنا حتى شي إشكال.. وحنا مستعدين باش نشفوا هذا الاقتراح وندرسوه بكل جدية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع السياحة وأخبر المجلس الموقر أن سؤالين قد تم سحبهما من هذه الجلسة وبقي سؤال واحد موجه إلى السيد وزير السياحة. والسؤال الذي يتعلق بتسويق المنتوج السياحي المغربي في الأسواق العالمية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي، نبيه لحسن، عبد العزيز لقريعة، محمد عذاب الزغاري، أحمد التويزي، وعبد القادر النميلي.

السيد المستشار أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن السياحة كقطاع اقتصادي ما فتئ يعتبر بالنسبة للمغرب قطاعا استراتيجيا وأولويا، نظرا للرصيد الطبيعي الهائل والمتنوع الذي تزخر به بلادنا والذي يؤهلها لا محالة لاحتلال مراتب متقدمة ضمن الواجهات السياحية الهامة. ولعل هذه 10 ملايين سائح في أفق 2010 طموح ينخرط في هذا التوجه، وإن كنا لا نحسبه بالأمر الهين بالأخذ بالاعتبار المنافسة القوية، وأخذا بالاعتبار كذلك الاختلالات المتعددة التي يعاني منها القطاع الوطني والتي تعود فيها المسؤولية المشتركة في كل من السلطة، سلطات الوصاية والمهنيين..

وعلى أي فليس موضوعنا اليوم مشاكل القطاع بقدر ما نرغب من السيد الوزير أي ينور رأينا بالكيفية التي تباع فيه صورة المغرب كمنتوج سياحي في الأسواق العالمية؟ كما نود أن نعرف الغلاف المالي الذي رصد من طرف كل من وزارة السياحة والمكتب الوطني للسياحة خلال هذه السنة من أجل القيام بالحملات الإعلانية والتسويقية للمنتوج السياحي المغربي؟ وهل لوحظت نتائج إجابية في هذا الصدد خصوصا في الأسواق الجديدة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير السياحة لكم الكلمة.

السيد وزير السياحة عادل الدويري:

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

طبعا السيد المستشار الإنعاش عملية أساسية لمواكبة مجهودات المستثمرين في بيع المنتوج. وكذلك لبلوغ أهداف 2010، وحيث خطتنا ترتكز على الأساس على توسيع الطاقة الايوائية. ووضع منتوجات جديدة معروضة للمستهلكين، للنجاح في مواكبة هذه الاستثمارات والطاقة الايوائية الإضافية. أول هدف كان للحكومة ديالنا، وأول هدف كان لوزارة السياحة هو التوفر على أداة فعالة ومؤهلة في ميدان الإنعاش وفي أحسن أداة وأحسن مستوى دولي.. أقصد هنا المكتب الوطني المغربي للسياحة، حيث انطلقنا بشراكة يومية مع الإدارة العامة في إعادة هيكلة وتنظيم هذا المكتب، وتركيز مهام المكتب وعقلنة مناهج عمل هذا المكتب وهذا شيء أساسي أولوي ويجب أن يتم أولا وقبل كل شيء كي نصل أو نتجاوز مستوى المنافسة..

الحمد لله هذا الورش يتقدم بجد وبفضل مجهودات الجميع في المكتب.

أغتنم هذه الفرصة لأقدم شكري لموظفي المكتب لإنخراطهم في السياسة الحكومية وبتوجيهات الإدارة العامة بالرفع من مهنية ومردودية المكتب الوطني المغربي للسياحة.

الملاحظ هو أن بلادنا تكتسي صورة قوية وإيجابية في مستوى سوق واحدة فقط ألا وهي السوق الفرنسية. وللوصول إلى أهدافنا على المدى المتوسط، والطويل يجب أن نبني نفس الصورة في أهم الأسواق المصدرة لبلادنا، أي الأسواق التي لا تبتعد من بلادنا على أكثر من 3 ساعات من الطيران، لأجل هذا انطلقنا منذ السنة الماضية في القيام ولأول مرة، بدراسات عملية ومدققة لمعرفة المستهلك في الأسواق المستهدفة ومعرفة ميولات المستهلك.

ثانيا إبرام اتفاقيات مع أهم منظمي الأسفار، ومع أهم شبكات التوزيع لدعم تسويق المنتوج المغربي وتقريب المنتوج المغربي للمستهلك.

وهنا أشير إلى سياستنا منذ تعيين الحكومة، نهدف إلى إعادة التوازن في ميزانية الإنعاش لصالح العمليات المشتركة مع أهم منظمي الأسفار، حيث تنص هذه الاتفاقيات، أي الاتفاقيات المبرمة مع منظمي الأسفار على تخصيص ميزانية من طرف هؤلاء منظمي الأسفار موازاة مع الميزانية المخصصة من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة لبناء تراث المغرب. تنسيق كذلك وتزامن العمليات الاشهارية مع إبرام اتفاقيات في ميدان الربط الجوي في ميدان النقل الجوي مع شركات مختصة في النقل الجوي السياحي.. لتقديم الربط الجوي من الأسواق المصدرة إلى الوجهات السياحية المغربية.

أخيرا أريد أن أضيف أنه مقارنة مع المنافسة تبقى ميزانية المكتب محدودة رغم ارتفاعها الملموس خلال السنوات الماضية. مجلسكم الموقر وافق على ميزانية إجمالية مبلغها 350 مليون درهم منها 230 درهم تخصص للإنعاش، 120 درهم للمكتب للتسيير والاستثمارات المكتب. والمندوبيات خارج المغرب. فهذا يلزم المكتب للوصول إلى أحسن النتائج على المدى القصير. يلزم المكتب بتركيز مجهوداته على عدد محدود من الأسواق للوصول إلى أحسن النتائج الحمد لله.

اسمحوا لي أن نقول لكم أنه بدأت النتائج الايجابية تسجل في سنة 2004، وأخبر المجلس الموقر أن عدد السياح الوافدين على بلادنا قد ارتفع نسبة 20٪ في الفترة ما بين يناير ومارس 2004 مقارنة مع سنة 2000. كذلك عدد المبيعات المسجلة من طرف الفنادق المصنفة قد عرفت ارتفاعا بالنسبة 12٪ في الفصل الأول من سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003. نشكركم على الاهتمام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ليس هناك تعقيب، أشكر باسمكم السيد وزير السياحة على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى القطاع الموالي. وهو يتعلق بالوزارة

المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير.
سؤال مقدم حول برنامج محاربة دور الصفيح للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهيلع، حسن واهروش، عبد الرحمان أشن، محمد زعيم، العربي خربوش، عبد اللطيف أوعمو. الكلمة للمستشار الحترم رحو الهيلع تفضل.

السيد المستشار رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

السيد الوزير سؤالنا يتمحور حول دور الصفيح يعني"البراريك" كما يقر الجميع فالأحياء الصفيحية تشكل نقطا سوداء في المجال الحضري سواء كان في المدن أو المراكز القروية.. وعنده عدة سلبيات منها على الخصوص على المستوى الاجتماعي أي السكن. كذلك المستوى الأمني.. بالاضافة إلى تشويه الجمالية ديال الحواضر، والمراكز القروية، الشيء الذي يتطلب منا جميعا العمل جديا على إزالة هذه الأحياء الصفيحية. الحكومة غير وزارة الاسكان تقوم بدور كبير ومهم جدا.

ونشد على أيديكم في هذا الاتجاه، يعني السرعة باش كتنتشر هذا دور الصفيح تجعل المهمة جد صعبة ولكن ماشي مستحيلة شريطة أن تتضافر الجهود ما بين كل الأطراف المعنية منها أولا السلطات المركزية، ثانيا السلطات المحلية، المجالس المحلية الجماعية والمجتمع المدني خاصة الوداديات...

في هذا الإطار، السيد الوزير، طرحنا عليكم السؤال باش تنورونا. وتنوروا المجلس وتنوروا الرأي العام وخاصة ساكني دور الصفيح المتضررين الأوائل من هذه المعضلة، عما تعتزم الحكومة القيام به من إجراءات عملية يعني أولا للحد من الظاهرة، ولاستئصال هذه الأحياء الصفيحية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الاسكان والتعمير أحمد توفيق احجيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارين المحترمين،

أود أن أضع السيد المستشار في الصورة، لأن عندنا 230 ألف أسرة تقطن في حوالي 1000 حي ديال البراريك، حي صفيحي. هذا 1000 حي ممتدة على حوالي 4 ألف هكتار. 50٪ من مجموع هذا العدد الإجمالي موجود في محور ما بين القنيطرة والدار البيضاء، 50٪ ديال هذه العدد الإجمالي.

العمليات اللي اليوم في طور الإنجاز 60 بالضبط 59 عملية في طور الإنجاز هذه 59 عملية سوف يستفيد منها 60 ألف أسرة ما يمثل 26٪ فقط. غادي تكول لي علاش غير 26٪ بالنسبة للعدد الإجمالي؟ أنتم تعلمون أن تدخل في مجال الصفيح أنه مجال معقد لأن خصنا العقار وخصنا التمويل، التمويل ديال المال العام لأنه المساهمة ديال المستفيدين تكون رمزية أو قليلة.

ثالثا وهو اللي صعيب خص كذلك انخراط المستفيدين فيما يتعلق بنمط التدخل.. ولهذا عملية محاربة السكن الغير اللائق دائما تكون شيئا ما معقدة بالنظر للأشياء كلها.

العمليات هادو اللي ذكرت 69 موجودين خمسة في الشاوية ووديغة، ثلاثة في دكالة عبدة، ستة في فاس بولمان، عشرة في الغرب شراردة بني حسن، الدار البيضاء الكبرى 5 ديال العمليات، تلسينت 6 العمليات، مكناس تافيلالت 9 عمليات، المنطقة الشرقية 4 عمليات، الرباط سلا زمور زعير 8 عمليات، سوس ماسة درعة 5 عمليات، طنجة تطوان 6 عمليات، تازة الحسيمة 2 عمليات.

هذه العمليات 69 التي هي في طور الإنجاز.

كذلك تشتغل الحكومة حاليا على إعداد برنامج جديد من أجل تكثيف هذا المجهود وما نبقاوش بنفس الوثيرة التي نستغل عليها اليوم هي فقط 26٪ من أجل توسيع القاعدة ديالها وهذا الموضوع كما تعلمون يتعبأ فيه ما عبأناه من العقار العمومي وكذلك ما دخل لميزانية الوزارة عبر صندوق التضامن السكني.

وإن شاء الله في القريب العاجل سوف نعلن عن برنامج طموح يتعلق بموضوع الصفيح في بلادنا اللي من المرشح أنه ترفع العدد ديال نسبة26٪ ديال الناس اللي معنيين إلى مستويات مرتفعة جدا. وشكر لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد لوزير لكلمة للمستشار لسي حسن واهروش.

السيد المستشار حسن واهروش:

السيد الوزير،
السادة الوزراء،

أولا أشكر السيد الوزير على جواب ديالو. ثم ثانيا أود أن أوضح السيد الوزير لما جئتم به السيد الوزير لا

يمكن أن نحد مدن الصفيح بدون توقف البناء ديالها، لأن اليوم اليوم البارح البناء مازال ساريا أعطيكم أمثلة السيد الوزير، الأسبوع الماضي مشينا كاين واحد للكريان حذا محطة عين السبع الآن أصبحنا كنشفوا الكريان الفوقاني 1er étage بعيني شفت براكة واحدة فيها 1er étage في السمانا الفايتة واليوم شفت 2 براريك ولاوا 3 1er étage ولينا كنطلع لفوق السيد الوزير ما بقيناش في الأرض..

إذن إلى ما حدينش من البناء ديال الصفيح ما عمرنا ما غاديش نقدوا عليه. إذن اللي انتما كنتبنيوه وكتسكنوا الناس الآخرين في البناء العصري، يصبح أكثر منو كيتبنا مدى أخرى عاود مدن أخرى صفيح. إذن لابد نوقفو عاد.

السيد الوزير الذي أتى بمدن الصفيح، أي الأسباب التي أتت بمدن الصفيح وهو ما التفتت له الحكومة السابقة للعالم القروي، لا ضوء، لا مستوصف، لا إعدادية، لا هذا.. الذي جعل الناس يهجرون العالم القروي. ويبحثون على الإعدادية والمستوصف، والضوء، والماء..

إذن مللي كيجيووا، كيسكنوا في الهوامش ديال الدار البيضاء، الرباط ولا الخميسات ولا تيفلت إلى آخره.. كنعطوهم الماء والضوء وسط الكريان إذن كاين تناقض السيد الوزير انتم تحاربون الصفيح، وفي نفس الوقت كتعطوهم الماء والضوء، كتشجعوهم وتقول لهم أجيووا اسكنوا اجيووا ابنوا الصفيح. مللي كتعط للإنسان مللي كيبني العمارة ديالو 2eme étage ما كيخد أي شهادة السكن إلا بالطلوع والهبوط. كيكولوا ليه واحد الشرجم ما صبغتيهش، ومللي كدير براكة كتعطيوه الضوء والماء tout de suite لأنه يسمى مواطن. واش ما كيتسماش مواطن مين اللي كان في العالم القروي وكانت الدار ديالو والبادية ديالو. وكان في الأرض ديالو؟ وحرمتوه من الحقوق ديالو الضوء والماء والطرق والمستوصف. وملي كيجي في وسط الكاريان كيخشي أولادو في وسط الغيس وهو يتوضأ داخل براكة أولادو كيلعبوا بالماء اللي توضأ به برا من البراكة، السيد الوزير.. ولهذا كنصح أي مواطن ما يبقاش يخمم في البراكة. لأنه بدون براريك. الوزارة ولا الحكومة ولا البرلمان ولا أي حد ما غاديش يمكن يحد من هذه الظاهرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير:

شكرا. البراك راه فيهم، الفرق. راه ما كنختلفوش، ولكن البراريك بعد المرات الثمن ديالهم 15 مليون للبراكة و20 مليون سنتيم للبراكة و5 مليون بلا نمرة وملي كتولي عندها النمرة تولي عندها ثمن آخر وهذا كل واحد فينا في قرارة نفسه يزيد يطور هذا النوع ديال التفكير. هذه ظاهرة ما بقاتش ظاهرة اجتماعية، ولات حتى ظاهرة اقتصادية كاين الفرق.

هاد الشي اللي كولتي كله صحيح، اللي كنتمناو.. اعطيتوني واحد مناسبة باش نحدث واحد الجسر ما بين هذه المناقشة وما سوف يقع خلال الأيام القليلة المقبلة في مجلسكم الموقر هو غادي يقع واحد حدث أساسي واللي غادي تطور فيه هذا النوع من النقاش.. يتعلق الأمر بالمناقشة القانون الجديد ديال التعمير اللي غادي يكون فيه تحريم السكن العشوائي، وفي تقديرنا هذا هو الحل الأوحد من أجل إيقاف كل التمظهرات السلبية التي أفسدت المدن المغربية..

طبعا التجريم وحده غير كاف. خص التجريم من جهة واقتراح البديل من جهة وهذا هو المدخل إن شاء الله ديال المنافسة التي تكون مع مجلسكم الموقر في الأيام القليلة المقبلة ونحن نناقش القانون الذي سوف يطرح لهذا المجلس في الأيام القليلة المقبلة وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير على مداخلته في هذه الجلسة. وننتقل إلى قطاع آخر يتعلق بالسيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء حول تقنين استعمال المياه الجوفية للمستشارين المحترمين السيد لحسن بيجيد يكن، عبد السلام بلقشور. السيد رئيس الفريق يلتمس تأجيل هذا السؤال إلى الأسبوع المقبل. السؤال الموالي موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلفة بالماء، حول الاستراتيجية الوطنية للأمن المائي للمستشارين المحترمين السادة أحمد المالكي، نبيه لحسن، محمد جبيل، أحمد النماوي، إدريس الراضي، أحمد التويزي، محمد الشافعي. الكلمة للسيد المستشار السي المالكي.

السيد المستشار أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن مسألة الماء أصبحت تطرح بقوة داخل المنتديات الدولية، إن لم نقل أنها تعد واحدة من أهم الأولويات التي تشغل عموم دول العالم. أخذا بالاعتبار النقص

الحاصل في هذه المادة الحيوية، والذي أصبح يسجل بشكل خطير في العديد من مناطق العالم. وبات يهدد مئات ملايين البشر بشبح العطش والجوع.

والمغرب كأحد بلدان شمال إفريقيا معني بالدرجة الأولى بهذه المسألة إذ العديد من الدراسات العلمية المتخصصة تشير إلى تراجع خطير في التساقطات في هذه المنطقة خلال العقود الأخيرة، وبالتالي نقص حاد في رصيدها المائي.

إن بلدنا السيد الوزير في مواجهة هذه الإشكالية. لابد أن يعمل بشكل جاد على مستوى جبهتين. أولاهما الجبهة الداخلية إذ على الرغم من الحملات التحسيسية لضرورة الحفاظ على الثروات المائية لبلادنا لا يزال المواطن غير واع بخطورة الموقف ولازال التبذير هو سيد الموقف علاوة على أن هناك استنزاف للمياه حتى تلك الجوفية منها نتيجة تخصص المغرب في بعض المنتوجات الفلاحية المستهلكة بشدة للماء. أما فيما يخص الجبهة الدولية فلا بد للمغرب أن يلعب دورا فعالا في المنتديات واللقاءات الدولية. وان يساهم في الدراسات العلمية المتخصصة وان يدعم الحملات التحسيسية والمناهضة لبعض الظاهر الخطيرة على مستقبل العالم، كظاهرة الانحباس الحراري عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

نتساءل السيد الوزير أخذا بالاعتبار ما جاء في التقديم نود التعرف من خلالكم على الاستراتيجية الوطنية في مجال المحافظة على الثروات المائية لبلادنا؟ كيف تقوم مصالحكم بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بطريقة أو بأخرى لمسألة الماء كالتجهيز مثلا، كبرنامج السدود، أو من خلال وسائل الإعلام في إطار القيام بالحملات التحسيسية إلى آخره؟ وما هي أهم الأدوار التي لعبها المغرب من خلال الحكومة الحالية على المستوى الدولي فيما يخص مسألة الماء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء عبد الكبير زهود:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال وأود قبل التطرق إلى بعض العناصر أن أخبر السيد المستشار المحترم بأن التطرق إلى السياسة المائية وإلى الاستراتيجية المعتمدة في ميدان تدبير الشأن المائي، لاشك أنه سيتطلب منا وقتا كثيرا وانا على استعداد على غرار ما فعلت بالنسبة لمجلس النواب ومجلس المستشارين أن احضر إلى اللجنة المختصة ونتطرق للتفاصيل لهذا الموضوع علما في التجربة السابقة في مجلس النواب أنه أخذ من ذلك نهارا بكامله ولم نستوف النقاش.

ولكن بعاجلة يمكن أن نقول أن المغرب نجح في نهج السياسة المائية. اعترف بها الجميع على المستوى الوطني، ولا على المستوى الدولي فيما يخص تتبع وتقييم المياه من ناحية الجودة، وكذلك من ناحية الكم وكذلك فيما يخص التخطيط المائي بحيث كانت مخططات مديرية لتعبئة الموارد المائية بمختلف الأحواض المائية وكذلك بخصوص تعبئة الموارد المائية بحيث انه بلغت السدود الكبرى بلغت 108 ديال السدود. وكذلك في خصوص التدبير المائي وصيانة المنشآت المائية والتراث المائي بصفة عامة.

بخصوص المحافظة على الثروات المائية وتدبير الشأن المائي بصفة عامة، يمكن أن ألخص في المرتكزات التي جاء بها مجلس الأعلى للماء والمناخ المنعقد سنة 2002 تحت رئاسة صاحب الجلالة حفظه الله وايده والتي بخصوص تدبير الماء جاءت طبق مفهوم جديد اللي هو تدبير الطلب، بدل الاكتفاء بتوفير الماء ولمعالجة العرض بدأنا في فتح هذا الورش الكبير الذي يعتمد على تدبير الطلب باشتراك مستعملي الماء نتدارسه معه ونحلل طلبه. بحيث أنه القرار جميعا بخصوص استعمال الماء. ولكن نضع أمام أعيننا مسألة المرد ودية القصوى للماء وبالتالي فتحت أوراش كثيرة بهدف الاقتصاد في الماء انطلاقا من اعتماد هذا المفهوم الذي يعتمد تدبير الطلب بصفة عامة. فالمتابعة السياسية المائية المعتمدة ما يمكن تعبئته..

لابد من تعبئة ما تبقى من مياه سطحية وكذلك الجوفية واللي هي تفوق 5 ملايير من الأمتار المكعبة كذلك متابعة تطبيق القانون 10.95 المتعلق بالماء والذي هو بمثابة مشروع كبير لإصلاح القطاع المائي على المستوى المحلي بحيث أنه كما تعلمون وكالة الأحواض المائية التي تسيرها مجالس إدارية يشارك فيها جميع المتدخلين ومستعملي الماء والذين يضعون البرامج ويصادقون على المخططات، وهذه السنة.. صادقت على مرسوم لتوسيع هذه المجالس الإدارية بحيث كان في السابق كانت 36 ديال الأعضاء الآن ولات 48 ديال الأعضاء ديال المجالس الإدارية.

وبالتالي هذا التوسيع ديال المجالس الإدارية يمكن من إشراك أكبر لمستعملي المياه، وكذلك من التشاور بهدف إيجاد الحلول الأنسب حتى تتمكن على التغلب على كل المشاكل التي تطرح على المستوى المحلي في ميدان تدبير الشأن المائي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة. لتعقيب السيد المستشار السي التويزي.

السيد المستشار احمد التويزي:

فيما يخص السياسة المائية في المغرب، ولو أن كما جاء في كلامكم على أن واقع السياسة المائية خصها وقت طويل باش يمكن في الواقع يكون نقاش، نقاشا اللي هو يكون مكتمل نقاش توصل إلى جميع الجوانب التي هي أساسية في هذه السياسة..

اللي بغيت نكول على أن السياسة المائية التي نهجها المرحوم الحسن الثاني فيما يخص بناء السدود، كما جاء في كلامكم لا الرأي الداخلي المحلي ولا الدولي على أن كانت سياسة اللي هي ناجحة. كنا نتصور الآن لو ما كانت هذه السياسة اللي كانت واقعة في واحد الوقت.. كانت السياسة اللي كان واحد العدد ديال الناس اللي كانوا ضد بناء هذه السدود، لو ما كانوش هاد السدود فين غاد يوصل المغرب فيما يخص الحاجيات؟

ما نهدروش على حاجيات ديال الفلاحة. غادي نشوفو الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب في منطقة تانسيفت ولا في المناطق الأخرى ديال المغرب اللي هو بلد عند واحد النقص اللي هو حاد فيما يخص المياه. والمياه مسألة أساسية وبالتالي ما ندخلوش في التفاصيل لأن الكلام كثير ما يتكال ثمة..

كان جوج ديال المسائل أساسية اللي خصهم ردوا لهم البال كحكومة هي أنهم: المسألة الأساسية هي التعبئة والتعبئة حنا نلاحظو على أن كانت واحد النوع من الفتور في بناء السدود. تلك السياسة الأولى التي كانت متبعة.. نعطيكم مثلا جهة ديال تانسيفت مراكش الحوز اللي فيها واحد العدد ديال الوديان، اللي فيها عدد من الجلسات عندنا أجوبة وزراء التجهيز هذه 6 سنوات 96.95 كيكولوا على أن هذا السد غادي يتبخر في 96 بحال ورزازات، واد أمزميز.. كيكولوا 96 كملنا الدراسة وغادي نبدأ فيه. ودبا حنا في 2004 ما كاينش.

فيما يخص بناء السدود الدولة خصها تعطي واحد الاتجاه صحيح، اتجاه الاستثمارات اللي خصنا نمشوا فيها في بناء السدود مسألة أساسية، التعبئة المحافظة كذلك على المياه التي كنعبؤها لماذا؟ لأن السياسة التي اتخذت الحكومة فيما يخص تشجيع استعمال الماء في الفلاحة هذاك goûte à goûte إلى آخره.. تشجيع الحكومة فيما يخص الأنابيب، باقي التعقيدات التي قلنا في السؤال باقي الآن وباقي مستعملين بكثرة وبواحد التضييع كبير جدا فيما يخص المواد الفلاحية.

ثم حتى الفلاحة ديالنا كما جاء في كلام السيد المستشار يجب أن تكون فلاحة التي لها علاقة بكميات الماء المتوفرة بالمغرب. ماشي غادي ننتج البانانا، الدلاح.. فهذه المواد كلها هي مواد الماء.

إلى صدرنا الدلاح راه كتصدر داك الماء اللي كنصيفط للخارج. واش الماء ديالنا واش الإمكانيات ديالنا تمكن نديرو هذا النوع ديال الفلاحة؟ نعيد الاعتبار لأن عندنا اختيارات فيما يخص نوع الفلاحة التي يمكن أن نتبعها.

ثم المحافظة على جودة هذه المياه ومعنا وزير البيئة على أن واحد العدد ديال les n appes اللي هما الآن بخصوص كي يكون واحد النوع من التلوث اللي هو خطير فيما يخص الأنهار لابد كذلك أن يكون هذا النقطة أساسية فيما يخص السياسة الحكومية أولا نجمعوهم واحد العقلية فيما يخص التدبير ثم المحافظة على جودة المياه.

الأساس ثم الأساس أن نتابع السياسة الأولى في بناء السدود، اللي هي مسألة استراتيجية بالنسبة للمغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالماء:

بخصوص متابعة بناء السدود فاللي بغيت نخبر به السيد المستشار المحترم هو أنه حاليا 6 أوراش هي منطلقة وهي في طور الإنجاز، مع العلم بأنه هذه السنة ستعرف انطلاقة ورشين كبيرين هما سد وركان بإقليم مراكش. وكذلك سد واد الرمل بالمنطقة الشمالية.

بخصوص الورش الكبير ديال اقتصاد الماء. وهذا الشي ديال الانتقال من السقي الجاذبي إلى السقي بالتنقيط فهو الورش مستمر كما نعرفوا..

إلى اخذينا غير سوس مثلا ديك 27 ألف هكتار التي جاء بها المجلس الأعلى للماء والمناخ فهي أنجز منها 13 ألف هكتار لأن الهدف هو مرور لهذا النوع من السقي بخصوص واحد المساحة لا تقل عن 120 ألف هكتار اللي غادي تمكننا من اقتصاد 400 مليون مكعب سنويا..

بخصوص المحافل الدولية ومشاركة المغرب في المحافل الدولية.. اللي بغيت نخبر به هو أن المغرب عضو نشيط في المجلس الأعلى للماء والمناخ اللي كان شهد في السنة اللي فاتت في كيوطو إعطاء جائزة الحسن الثاني الكبرى الدولية للماء. والمغرب عضو نشيط بعضوين، بحيث أنه هذا العام هذا يعني المغرب هو اللي عند الأمانة هو الأمين ديال المجلس الأعلى للماء والمناخ كذلك عضو نشيط هذه السنة 2003 في المشروع ديال المجلس الإفريقي للوزراء الأفارقة المكلفين بالماء، اللي هو واحد المشروع مهم ديال الصندوق الإفريقي للماء بحيث أنه داخل هذا المحفل كاين عدة مشاريع مائية اللي المغرب بحكم التجربة ديالو أنه غادي يساهم بالآراء ديالو، وبالتوجيه ديالو لضبط مشاريع تنموية ذات مردودية عالية، تمكن القارة من تجاوز الأزمات التي تتخبط فيها والمتعلقة بتدبير أزمة الماء.

كذلك المحافظة على الثروات المائية الجوفية. فصحيح أنه طبقات من المائية مستنزفة لكن هناك برامج هامة لتكثيف المراقبة. لحث جميع مستعملي الماء. وخصوصا الماء السقوي على المرور، وما نقولش الإجباري، ولكن تحفيزي وتشاوري، للسقي بالتنقيط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى القطاع الموالي وهو القطاع المتعلق بكاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن المكلفة بالتكوين المهني حول ضرورة تأهيل قطاع التكوين المهني من أجل إعادة هيكلة سوق الشغل والتكوين للمستشار المحترم السيد محمد فوزي بنعلال.

السيد المستشار محمد فوزي بنعلال:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد كاتب الدولة عرف قطاع التكوين المهني توسعا مستمرا من حيث الطاقة الاستيعابية وعدد المتدربين وعدد الخرجين كما عمل هذا القطاع على توسيع مجال تدخله بخلق شعب جديدة للتكوين في عدة مجالات كما يشكل نظام التكوين المهني الدعامة الفاعلة في سياسة إنعاش التشغيل والقاطرة الأساسية لاصطحاب المقاولة في عملية التأهيل والتنمية.

لكن رغم التطور الهام الذي عرفه هذا الجهاز، فإنه لا يلبي كل الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الوطني، نظرا لصعوبات التي لازالت تعترضه.

إذن نسائلكم السيد الوزير هل تم التفكير في اقتناء الأدوات والآليات التي تسمح بهيكلة سوق الشغل والتكوين مع طبعا احترام المواصفات المرجعية للشغل والكفاءات والتكوين؟ وهل هناك نية لخلق جهاز دائم للتكوين في الوسط القروي الذي يمثل نصف سكان البلاد؟ وهل هناك برنامج لتدارك الضعف الذي تتسم به البنيات التحتية والتجهيز والبرامج وبالأخص على مستوى التأطير التقني؟

وأخيرا هل تم التفكير في إحداث هيئات للتنسيق والتشاور على الصعيد المحلي والجهوي والوطني بهدف الإشراك الفعلي لمختلف الشركاء والمهنيين لعملية التكوين لترسيخ مبدأ استجابة لنظام منطقي المقاولات من الكفاءات بدل منطق العرض؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني سعيد أولياشا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

أريد في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيد المستشار المحترم على تقدمه بطرح سؤال هام وعريض وطويل وكبير جدا يخص ضرورة تأهيل قطاع التكوين المهني من أجل إعادة سوق، هيكلة سوق الشغل والتكوين.

الوقت سيدي الرئيس، السادة المستشارون، لا يسمح بالتطرق للتفاصيل خلال هذه الجلسة. وقد سبق لي أن قدمت استراتيجية برنامج العمل من خلال مناقشة القانون المالي، خلال تقديم حصيلة البرنامج. وأنا مستعد، السيد المستشار المحترم، في إطار اللجنة، أن نتعمق كثيرا في هذا ولكن هذا لا يمنع من أعطي بعض رؤوس الأقلام حول المحاور الأربعة التي تطرقتم إليها من خلال سؤالكم.

فيما يخص هيكلة سوق الشغل والتكوين والمواصفات المرجعية للشغل والكفاءات والتكوين.. كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني أعطت الانطلاقة السنة الماضية 2003 إلى برنامج كبير وورش كبير لإعادة هندسة التكوين المهني ككل باعتبار المقاربة حسب

الكفاءات la compétence هذا البرنامج انطلق فعلا بالتعاون مع الوكالة الكندية للتعاون الدولي، أهدافه الأساسية تتمثل في ضمان استجابة أفضل للحاجات المقاولات والمؤهلات. وذلك بإشراكها في تحديد هذه الحاجيات واستعمال الأمثل للموارد المتاحة وكذلك تحسين مر دودية التكوين المهني.

من بين أهم مرتكزات هذه المقاربة تحديد ومراجعة تحديد ومراجعة مدة التكوين بالارتباط مع ما يستلزمه اكتساب الحرفة أو التأهيل فيها. انطلق برنامج 2003 بتكلفة مالية تساوي 10 ملايير دولار كندي تخص قطاعات ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد المغربي وهي النسيج والألبسة السياحية والفندقية، النسيج الألبسة الجاهزة الفلاحة، الصناعة التقليدية والخدماتية، الصناعة الميكانيكية والمعدنية، والكهربائية والإلكترونية، الإدارة والخدمات إلى آخره. وسيتم تقسيم وتقويم هذا البرنامج في المرحلة الأولى الذي سيمتد إلى سنة 2007 على أن يتم تعميمه على التكوين ككل.

وهناك برنامج مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (ميدا2) شرع في إنجازه سنة 2003 السنة الماضية والذي يهدف بكيفية خاصة إلى إعادة سوق الشغل والتكوين من خلال وضع مرجعية الشغل، والكفاءات ووضع مراصد للمهن والخرف في كل قطاع.

هذا المحور الأول من سؤالكم. المحور الثاني يتعلق بتنمية جهاز التكوين في الوسط القروي. أريد أن أذكر أن هناك 75 مؤسسة للتكوين في ميدان الفلاحة في العالم القروي، استفاد منها هذه السنة 4660 متدرب في الشعب الفلاحية، إضافة إلى التكوين في الوسط القروي. يستفيد أبناء العالم القروي من الداخليات المتواجدة بالمدارات الحضرية بالمدن مؤسسات التكوين المهني والتي تصل إلى 12800 ألف سرير استفاد منها عدد كبير من أبناء العالم القروي يتم الاستعانة كذلك بدور الطالب وهذه السنة يستفيد منها 1045 في إطار اتفاقية ما بين مكتب التكوين ودور الطالب.

هناك أيضا في إطار تفعيل ميثاق التربية والتكوين فيما يخص العالم القروي هناك برامج التدرج المهني يهم الشباب القروي. الوزارة أبرمت اتفاقية مع وزارة الفلاحة بقيمة تصل إلى 250 مليون درهم لتكوين 60 ألف شاب وشابة من أبناء الفلاحين والبرنامج قد انطلق. وأيضا هذه السنة أبرم اتفاقية جديدة مع جل مراكز الفلاحيين لتكوين ما يفوق من 10 ألف متدرج بكلفة تصل 140 مليون درهم إذن العالم القروي يستفيد من الوحدات المتنقلة وهذه السنة 92 جماعة يستفيد منها 400 شاب المحور الثالث سؤالكم بخصوص التجهيز والتأطير البيداغوجي فجهاز التكوين المهني يتوفر على الآن على 2086 مؤسسة يتدرب فيها هذه السنة ما يفوق 200 ألف، أي بزيادة 27٪ بالمقارنة مع السنة الماضية 100٪ في المؤسسات التابعة لمكتب التكوين المهني مقارنة مع السنة الماضية تقدر نسبة التأطير بمعدل مكون لكل 17 متدرب إضافة إلى الإمكانيات المادية التي ترصد في إطار القانون المالي.

هناك برنامج طموح في إطار برنامج (ميدا) تم الشروع في إنجازه يهم عدة قطاعات بكلفة استثمارية تصل إلى 50 مليون أورو بهبة من طرف الاتحاد الأوروبي. واستثمار شامل يصل 110 مليار سنتيم 1100 مليون درهم سيخصص للبناء والتجهيز وتأهيل الموارد البشرية وبرامج التكوين.

أما المحور الأخير من تساؤل المستشار المحترم عن هيئات التنسيق والتشاور على الصعيد المحلي والجهوي عن هيئات التنسيق والتشاور على الصعيد المحلي والجهوي والوطني. فمنذ سنة 1989 تم إحداث العديد من الأجهزة المحلية والجهوية والإقليمية والمنظمة بنصوص قانونية وتنظيمية، وأخص بالذكر هنا اللجن الوطنية واللجن الإقليمية للتكوين المهني تضم ممثلين عن القطاعات والهيئات المهنية والشغالين. هناك اللجن الإقليمية للتكوين المهني يرأسها السادة الولاة والعمال. هناك مجالس الإتقان على صعيد التكوين المهني.

وتطبيقا لمقتضيات 13.00 تم إحداث لجان قطاعية على الصعيد الوطني، ولجان مشتركة على الصعيد الجهوي. وأيضا في إطار السياسة التعاقدية التي تنهجها الحكومة وكتابة الدولة على تشجيع التعاقد مع الجمعيات المهنية هناك أيضا تعاقد مع الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة.. تم إنشاء مدرسة عليا لتكوين تقنيين ومهندسين في صناعة النسيج والألبسة، هناك برامج تعاقدية في خمس قطاعات حيوية، الصناعة الميكانيكية المعدنية الكهربائية الخ. بتعاون مع الوكالة الفرنسية للتعاون الدولي بقيمة تصل إلى 250 مليون درهم..

أوراش كبيرة ومتعددة فتحناها لتأهيل قطاع التكوين المهني سأجيبكم السيد المستشار المحترم كتابة على كل هذه الاوراش وإن أردتم النقاش سأفتح النقاش داخل اللجنة المختصة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكاتب الدولة. الكلمة للسيد فوزي بنعلال.

السيد المستشار فوزي بنعلال:

السيد الوزير هو أننا لا نذكر المجهودات التي تقوم بها كتابة الدولة في التكوين المهني. إلا أننا لابد أن نسلط الضوء أمام الرأي العام لمعرفة ما يجري وبرنامج كتابة الدولة.

هناك في المحور الأخير هناك تساؤلين يخامروني: هو أحدثت لجن للأقاليم وهي ما أظن أنها لجن أو مجالس إقليمية يترأسها الولاة والعمال. لكن سؤالي، السيد الوزير، هل فعلا قرارات هذه اللجان. هل هي استشارية أو ملزمة فعلا لكتابتكم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة للتكوين المهني:

السيد الرئيس المحترم. حقيقة هذه اللجان هي تستشار وقراراتها تؤخذ مأخذ الجد واليوم التوجه الذي تنهجه وزارة التكوين المهني هو إعطاء البعد الجهوي للتكوين. ونحن الآن ننهج سياسة جهوية في ميدان التكوين. وأبرمنا اتفاقيات مع العديد من الجهات. والعمل هو مستمر لا على صعيد مكتب التكوين المهني، بالعكس قرارات وملاحظات وكل الأفكار التي تردنا من هذه اللجان، هي نرحب بها، ونعمل على التعاون معها، ونتفاعل معها وتأخذها مأخذ الجد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة. أنتقل قبل الوصول إلى السؤال الأخير الموجه إلى قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن والتكوين المهني. إلى سؤال سابق، في انتظار وصول السيد المستشار، وهو يتعلق بالبيئة. سؤال حول إجراءات حماية البيئة. للمستشارين المحترمين السادة كرم محمد سعيد، عمر محيب، عمر ادخيل، ميلود العلج، بوسلهام بيتة، عبد الرحيم الشرقاوي، بلحاج الدرمومي. الكلمة لكم السيد المستشار بلحاج الدرمومي.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير الدور ديال الوزارة ديالكم كما تعلمون مهم جدا. الآن المغرب وصل واحد الدرجة أن سياسة التعامل مع البيئة، ومحاربة التلوث من الأولويات في الحقيقة لأنه المجتمع ديالنا. كلنا نعمل جميع الوسائل باش يعيش في ظروف حسنة واليوم البيئة أصبحت كما قلنا مهددة من جميع الأعمال الثقيلة أو الكبيرة. وكذلك استعمال بعض الآلات، والتراكم ديال هذه الأعمال أعطت واحد المنظر للي أصبح خبيث في المنظر ديال الطبيعة ديالنا..

ولهذا الوزارة ديالكم أمام صعوبات كبيرة، نظرا للمخاطب ديالكم للي هما رجال الأعمال، الإنتاج بالسرعة، استعمال آلات قوية.

لهذا اضطرينا باش نطلب منكم تعطينا واحد النظرة ولو خفيفة على ما تقومون به في هذا الميدان، ولاسيما لاحظنا في الأخير أنكم عندكم علاقات بزاف في المجتمعات الدولية.. فبهذا الميدان. وكيف التعامل ديالهم واش منتج، واش عطاشى إيجابية. لهذا أشكركم مسبقا السيد الوزير باش تعطيونا واحد النظرة على هذا الميدان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة المكلف بالبيئة امحمد المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لاشك أن الاكراهات البيئية تشكل ثقل كبيرا على صحة المواطن المغربي، وعلى الوسط بكل مكوناته مما جعل كتابة الدولة المكلفة بالبيئة تجعل من معالجة النفايات قطب الرحى لسياستها وتقدمت بها في مجلس الحكومة الموقر الذي أصبح الآن له سياسة ومخطط عمل عن المدى القريب والمتوسط، والبعيد.

فبالنسبة للإجراءات التي قمنا بها فهي عديدة ومتعددة ليس لذي الوقت نهائيا لأن أتعرض لها في هذه الجلسة وكما سبق لزملائي الذين سبقوني، أنا مستعد أن آتي إلى اللجنة المختصة لأعرض سياسة الحكومة والمشاريع الميدانية التي تقوم بها. بالنسبة للجواب عن السؤال سوف أتطرق إلى بعض الخطوط العريضة. أولا المستوى القانوني ثم التمويل ثم كذلك الشراكة، والمشاريع النموذجية، بالنسبة للجانب القانوني. هناك قوانين صدرت أخيرا نحن بصدد تهيئ المراسيم التطبيقية وفعلا المراسيم الأولى جاهزة وهي في طور التوقيع وهذه مسألة أساسية. هادشي انتهنا منه السمانة للي فاتت.

ثم كذلك هناك مشروع لمعالجة النفايات الصلبة وهو نتمنى أن يقدم ويعرض على مجلس الحكومة في القريب العاجل أي في غضون الأسابيع المقبلة والأسبوع المقبل.

ثم هناك العمل المؤسساتي. القوانين شيء لكن تطبيقها شيء آخر، فنحن لدينا عمل مهم جدا من أجل تتبع ومراقبة الوضع البيئي وفعلا خلقنا جهاز على المستوى المركزي وسنعمل بل وعملنا على تكوين بعض مفتشين الذين سوف نفرقهم على الجهات ليستطيعوا مساعدتنا على المراقبة وتتبع الوضع البيئي.

كما أن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بالتوافق مع وزارة إعداد التراب الوطني. قلت بالنسبة لجانب التشريع عندنا حاليا كنشتغل على المستوى المؤسساتي كتستفيدوا من المفتشيات الجهوية باتفاق مع وزارة إعداد التراب الوطني. فأصبح عندنا ممتلكات جهوية لأنها مسألة أساسية تعاونيات على المستوى الجهوي. وكنتعاون مع المجتمع المدني بطبيعة الحال.

بالنسبة للتمويل هذا هو قطب الرحى عندنا.. عمل مهم يمكن الاستفادة مما أشار إليه السيد النائب المحترم. فيما يخص الاستفادة من آليات الإنتاج، آليات التنمية النظيفة التي تمكننا بحول الله وقوته مستقبلا من الاستفادة بتمويلات مهمة ومهمة جدا. خاصة فيما يخص معالجة النفايات المنزلية الصلبة. والنفايات الاستشفائية والخطيرة.

ثم هناك كذلك عمل دؤوب من أجل خلق صندوق وطني للبيئة كما ينص عليه القانون الذي سوف نعمل على أن يقف إلى جانب الجماعات المحلية التي إمكانياتها قليلة، وإلى جانب المقاولة الصغيرة، والمتوسطة حتى تستطيع أن تتأهل بيئيا وهذا شيء مهم كذلك. ثم نعمل على أن يهتم الخواص المغاربة وغير المغاربة إيجابيا بهذا الجانب معالجة النفايات. لأنه الاستثمار لكمية.. ضروري أو المقادير التي يلزم أن نستثمرها في معالجة نفايات مقادير كبيرة جدا، الدولة لن تستطيع لوحدها أن تتغلب عليها، فضروري من إشراك الخواص هو ما سيكون مهيأ بشكل إيجابي جدا. بعد خروج قانون معالجة النفايات الصلبة. بقيت الشراكة والمشاريع النموذجية ربما في التعقيب سوف نتطرق إليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تكلم السيد المستشار. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

السيد الوزير كنشكركم على هذه المعلومات، وآخره عملتم واحد الدراسة مع بعض رجال الأعمال منهم la farge ومنهم مسؤولين على قطاع ديال البترول. وديال الكاز، ومنهم.. واللي بان لينا حقيقة كانت مفيدة. ولكن واحد التوصية للي دائما المنتخبين، كيطلبوها وهو تشجير ديال الأماكن للي كيستعملوها وحنا عندنا واحد المثال في المكتب الشريف للفوسفاط عطت واحد المثل في خريبكة يعني.. خص السيد الوزير تعطي واخد الأهمية وتزروه وتعطوه كمثال ديال الشركات كيف يتعالموا معه، تعاملوا مع تلك الأرضية وشجروها كلها.

والآن رجعت الغابة مفيدة للإقليم لا لورديغة ولا الشاوية، ولا تادلة. قد يكون عندها واحد التأثير مهم بزاف، لهذا بغينكم تبرزوا بهذا المثل ونعطوا واحد أهمية بالغة لهذه الشركات ودوز حتى التلفزة كفيلم أو كشيء. لأنه راه اليوم وأنتم على وعي بهذ حب البيئة خص ادخل في التربية ديال المواطنين إلى ما دخلش كتربية وادخل كحب للبيئة راه غادي تهلكوا بلادنا ولو في المدن. ولو في المدن، الناس كتمشى كيلو.. المسائل الخيبة في الزنقة كيعملوا مسائل، هذا الشيء كل خص دب تعطي واحد الأهمية في الجماعات البلدية في المدارس، من السلطة العمومية، راه إلى رجعنا تاني كما كونا من قبل في الخمسينات كنبغيووا البلاد ديالنا غادي نوصلوا شي حاجة مصيبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة هناك تعقيب السيد الوزير. رفض السيد كاتب الدولة للتعقيب، إذن غادي ننتقل للسؤال الأخير اللي هو مقدم من طرف الفريق الكونفدرالي المتعلق بمدارس القطاع الخاص لتكوين ممرضات وقابلات للمستشارين المحترمين السادة: أحمد زايدي، محمد لشكر، هوير العلمي خالد، محمد دعيدعة، مصطفى الشطاطبي. الكلمة للمستشار المحترم أحمد زايدي.

السيد المستشار أحمد زايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نشكر السيد الرئيس.

في البداية قبل غادي نبه الرئاسة بهذا الخرق اللي دار اليوم نعتقد إلى كان شي واحد غادر القاعة السؤال ديالو كيبقى للأخير مللي كيلتحق عاد يتلق وعمرها كانت في الحياة.. سؤالين: السؤال الأول يتلق والوزير كينتظر حتى يتلق السؤال الثاني على الوزير عاد يجيه السؤال

الثاني.. عمرها ما كانت في التسيير لهذا كنسجل هذا الخرق بكل أسف.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني المحترم مواكبة للتطورات المتسارعة المتلاحقة التي يعرفها مجال العلوم الطبية والتمريضية، وما يفرضه هذا الأخير من استيعاب لحقائق العصر وتقنياته، علاوة على توصيات المنظمة العالمية للصحة بخصوص إصلاح وتطوير المنظومة الصحية، من خلال تكوين ممرضات وقابلات تكوينا عاليا عبر مراجعة البرامج والمناهج التعليمية في ميدان التمريض والتقنيات الصحية، وإعداد مدرسين وأساتذة أكفاء لتكوين أطر تمريضية مؤهلة، بشكل تقني رفيع المستوى مفهوما وتطبيقا، قصد تحقيق الغايات والأهداف في تقديم خدمات صحية ذات جودة تضمن أمن وصحة المواطن..

في هذا السياق قامت وزارة الصحة منذ سنة 1993 بإصلاح شامل للمنظومة التعليمية داخل معاهد تكوين الأطر الصحية حيث تمت مراجعة القواعد الموجه لتكوين الممرضين والممرضات والقابلات ومختلف المهن الشبه الطبية منهجية، وممارسة تحت إشراف تربوي تكويني ذي خبرة ميدانية ومؤهلات بيداغوجية وديداكتيكية مطابقة للمعايير الدولة، وخاصة المعاهدات الأوروبية بحيث أصبح منذ سنة 1993 ولوج معاهد تكوين الممرضين والممرضات والقابلات، والتقنيين الصحيين يتطلب الحصول على شهادة الباكلوريا بمعدل لا يقل على 20/13 يخضع بعدها المرشح لمباراة تشتمل على اختبار كتابي وشفوي يهدف إلى انتقاء عناصر مؤهلة نفسيا لمزاولة هذه المهنة ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والمهنية العالية..

وتدوم مدة التكوين ثلاث سنوات يتلقى فيها المتدرب الطالب تعليما على مستوى المفاهيم والخبرة الميدانية على مستوى التطبيق بالمراكز الصحية والمستشفيات العمومية، وبتأطير من أساتذة أكفاء وأطباء وممرضين في مختلف التخصصات.

إلا أن واقع الحال بالقطاع الخاص الذي تم الترخيص له بشكل ارتجالي خطير خلال السنتين الأخيرتين من طرف كتابة الدولة في التكوين المهني. لا يستند على المرجعيات والقوانين المعمول بها في هذا الصدد بحيث فتح المجال لأشخاص بعيدين كل البعد عن ميدان الطب والتمريض لفتح مدارس لتكوين ممرضات وقابلات يفتقدون لكل المواصفات والمعايير المطلوبة والمعمول بها لدى وزارة الصحة ببلادنا.

ففي هذا الإطار نستفسركم عن دواعي رفض وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي للسماح والترخيص لفتح هذه المدارس في حين أن كتابة الدولة في التكوين المهني تعطي الترخيصات دون شروط مسبقة؟ ألا يعتبر هذا الموقف استهتارا بصحة وأمن المواطن؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة في التكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أتقدم بخالص الشكر للفريق الكونفدرالي على تفضله بطرح هذا السؤال المهم والأساسي والذي يتعلق بمدارس القطاع الخاص لتكوين الممرضات والقابلات. وأنا أعلم جيدا غيرة الفريق الكونفدرالي على قطاع الصحة. ولأنني كطبيب عملت دائما بجانب الاخوة. وأعرف الأمور جيدا. في البداية أذكر سيادتكم بأن فتح واستغلال مؤسسات التكوين المهني الخاص يخضع لمقتضيات القانون رقم 13-00 بمثابة النظام الأساسي للتكوين المهني الخاص. الذي كرس التكوين المهني الخاص كخدمة عمومية. كما يخضع أيضا لدفتر التحملات المحدد لشروط ولمسطرة الترخيص لفتح واستغلال مؤسسات التكوين المهني الخاص، بناء على دراسة الجدوى والملف البيداغوجي، والملف الإداري. كما أن الترخيص بتلقين الشعب في القطاع الصحي، والشبه الطبي يتم بتنسيق تام مع وزارة الصحة وبعد أخذ رأي اللجان الجهوية المشتركة بين المهن للتكوين المهني الخاص التي أقرها القانون 13.00 حول جدوى إحداث المؤسسات أو الشعب مع الاستناد إلى جملة من المعايير الخاصة ثم تحديدها أساسا فيما يلي:

أولا: تطبيق الشروط العامة، وشروط الولوج، ومدة التكوين، وبرامج التكوين، وتنظيم الدراسة وتسمية الشعب. المنصوص عليها في المرسوم رقم 2-93-602 بشأن مؤسسات التكوين في مهن الصحة وفي قرار السيد وزير الصحة رقم 1076-94 بشأن إحداث معاهد تكوين تقني الصحة. ثم إبرام اتفاقيات للتدريب بين مؤسسات التكوين المهني الخاص والمؤسسات الاستشفائية لتمكين المتدربين من قضاء فترة التداريب الميدانية.

هذا ويتم دراسة البرامج والمناهج، ومشاريع التكوين موضوع الترخيص. والبت في مدى مطابقتها للمعايير المعمول بها من قبل المصالح المختصة من وزارة الصحة قبل الترخيص من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني.

كما يتم إشراك ممثلي وزارة الصحة في معاينة شروط إنجاز المشاريع في عين المكان وكذا عملية الافتحاص والمراقبة الإدارية والبيداغوجية التي تقوم بها الوزارة طبقا للقانون رقم 00-13. ثم انطلاقا من هذه المرجعيات القانونية، والمعايير المحددة تباشر مصالح الوزارة مهامها في الدراسة، والبت في ملفات طلبات الترخيص المقدمة من طرف المستثمرين الخواص حيث وصل عدد المؤسسات المرخصة لها هذه السنة إلى 14 مؤسسة.

إعداد وتحيين معايير البرامج والتجهيزات والتأطير الإداري والبيداغوجي بالقطاع الصحي، والشبه الطبي يتم بمساهمة ممثلي وزارة الصحة في إطار اللجنة الوطنية للقطاع الصحي والشبه الطبي للتكوين المهني الخاص.

وفي الأخير أطمئن مجلسكم الموقر بأن القانون المنظم للتكوين المهني الخاص أقر آليات لمراقبة وضمانة جودة التكوين تتمثل أساسا في نظام تأهيل شعب التكوين، ثم نظام اعتماد المؤسسات ذات الاستحقاق يرخص بموجبها لمؤسسات معتمدة تسليم دبلومات تستوفي شروط الاعتراف من قبل الدولة. كما تم إقرار نظام الامتحانات في إطار اتفاقيات تبرم بين مؤسسات التكوين بالقطاع العمومي، ومؤسسات التكوين المهني الخاص تسمح للمتدربين بالحصول على دبلومات الدولة.

وعلى غرار باقي مؤسسات التكوين المهني الخاص، تخضع أيضا مؤسسات التكوين بالقطاع الصحي والشبه الطبي إلى افتحاصات إدارية تحت إشراف أطر محلفة بمشاركة ممثلين عن وزارة الصحة.

وهكذا يتضح لمجلسكم الموقر بأن كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني لم ترخص بهذا النمط من التكوين بشكل ارتجالي، وبدون شروط مسبقة، بل هناك مرجعيات قانونية. هناك تنسيق تام ودائم بيننا وبين قطاع الصحة بالترخيص في هذا الميدان والذي أسهر شخصيا على تطبيق القانون فيه، لأنني أعرفه جيدا ولن أسمح لأي كان بأن يخرق في هذا القطاع، لأنه قطاع حيوي يهم صحة وحياة المواطن، فلا تلاعب فيه ولا رأفة لكل من خالف القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة. لتعقيب السي الشطاطبي تفضل.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

هناك ثلاث ملاحظات أساسية بخصوص مدارس القطاع الخاص لتكوين الممرضات والقابلات:

أول هذه الملاحظات نحن ماشي ضد فتح مدارس للتكوين المهني من طرف مستثمرين من القطاع الخاص، خاصة في مجالات متعددة، ووفق تحملات يلتزم فيه المستثمر بالقوانين الجاري بها العمل. لكن لن نقبل أن تفتح معاهد ومدارس تعني بصحة الإنسان وحياته بطبيعة الحال كما قلت السيد الوزير، ما تقبلوش أنها تكون بشكل ارتجالي وخارج الضوابط القانونية، وبهدف الربح فقط أمر سيعرض حياة المواطن للخطر.

ثاني هذه الملاحظات هو أن معاهد تكوين الممرضين والقابلات والمتخصصين في مجالات صحية مرتبطة بصحة المواطن. تخضع لشروط وضوابط قانونية دولية، منها خاصة توصيات المنظمة العالمية للصحة، ووفق معايير ملزمة للتداريب التقنية معترف بها وتتوفر على مؤطرين أكفاء وتخضع لمراقبة وزارة الصحة، وهذه المعايير غير متوفرة حاليا لدى القطاع الخاص.

ثالث هذه الملاحظات أن وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي ترفض إعطاء ترخيص لتكوين الممرضين، وقابلات في مستوى دبلوم الدولة الذي يتوفر ويتطلب شروط أو شرط توفر شهادة البكالوريا وثلاث سنوات من التكوين النظري، والتطبيقي، وهي شروط لا يمكن للقطاع الخاص. حاليا أن يلتزم بها لحدها الأدنى كالمدرسة التي تم الترخيص لها من طرفكم مؤخرا في مدينة الرباط اكدال، تكدس الطلبة في شقتين دون أساتذة متخصصين، والطلبة ديالها ما كيتلقوش أي تدريب.

فأنتم كنعرفوكم السيد الوزير، السي سعيد أولباشا أنتم طبيب أستاذ، ما تقبلوش باش تفتح كليات للطب والصيدلية دون أن تتوفر على مرافق للتداريب والتطبيق لما يتلقونه نظريا.

أخيرا إن تكوين الأطباء والممرضين في أغلب الدول الأوروبية يبقى من مسؤولية وزارة الصحة وأنتم أشرتم بأن هناك تنسيق. ولكن يبقى من مسؤولية وزارة الصحة ومستشفياتها والتعليم العالي. لاش؟ لضمان أطر مؤهلة نظريا وتقنيا للسهر على صحة المواطنين. وحمايته من الأخطار المهنية التي يمكن أن تترتب عن مزاولة مهنة صحية دون التوفر على المؤهلات العلمية والتقنية المطلوبة ونتمنى خالصين ككونفدراليين أن تعيدوا النظر بكيفية التعامل مع هذا المجال، وإخضاعه لشروط وضوابط صارمة حماية لصحة المواطن المغربي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة في التكوين المهني:

أنا متفق معك السيد المستشار المحترم. ضوابط نحترمها الإطار الذي يحددها كما قلت هو الإطار القانوني رقم 13.00 الذي يعتبر بمثابة الميثاق للتكوين المهني الخاص. المستويات التي يتم التكوين فيها هو مستوى التقني. والتقني المتخصص هذا ليس من اختصاص التعليم العالي، هذا نظام يهتم به التكوين المهني مع وزارة الصحة في هذه المستويات، أؤكد لكم أن كل المؤسسات التي تم الترخيص لها احترمت هذه الضوابط.

المؤسسة التي أنتم بصدد ذكرها سنعمل على افتحاصها إذا تبين أن هناك خلل، ولم يتم احترام القانون سيطبق القانون بشأنها. كونوا على يقين أنه الوزارة تسهر بشكل جدي ومباشر على هذا العمل، لأن هذه التجربة نريدها أن تنجح لا نريدها أن تفشل ونحن نعلم أن هناك خصاص في قطاع الممرضين في المغرب فنحن نريد ممرضين في المغرب، نريد ممرضين مكونين بتكوين جيد وفق معايير دولية، وتوصيات وقرارات المنظمة العالمية للصحة أخذت بعين الاعتبار عند تحرير نص القانون. فنحترم كل الضوابط في هذا الميدان ولن نسمح لأي كان أن يخل بهذه الشروط وهذه الضوابط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. نشكر السادة المستشارين على مساهمتهم ونعلن على رفع الجلسة.